

جامعة محمد خيضر بسكرة جامعة محمد خيضر بسكرة

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

الشعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبة:

لكحل ريم

يوم:/...../.....

العلاقات الجزائرية الليبية ما بين 1999-2019

لجنة المناقشة:

مشرفا	الرتبة	الجامعة	د. جدو فؤاد
الصفة	الرتبة	الجامعة	العضو 2
الصفة	الرتبة	الجامعة	العضو 3

السنة الجامعية: 2024-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۝ ١٠٥)

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 105

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تنجز الأعمال.

إلى من رافقني في هذه الرحلة العلمية، وفتح أمامي أبواب الفهم والبحث الأستاذ
المشرف، الدكتور "جدو فؤاد" لك مني أصدق عبارات الشكر والعرفان، فقد كنت
الصوت الهادي في لحظات التوتر بتوجيهاتك الدقيقة، وصبرك الكبير.
إلى معلماتي اللاتي غرسن في قلبي حب العلم منذ أول حرفه إلى كل أستاذ وأستاذة
مررت بهم، أخص بالذكر أستاذتي العزيزة "حرز الله سهيحة"، من علمتني كيف
أفكر لا كيف أحفظ، فكانت الفلسفة على يديها أكثر من مادة، كانت دهنشة
واكتشافا، وإلى أستاذتي في جامعة شتمة من كلية العلوم الإنسانية، التي كانت مثالا
للعطاء الأكاديمي والإيمان بقدرات الطلبة.
وكل من عبرن حياتي بلحظة حب أو دعاء أو ابتسامة أنتن الأثر الجميل الذي لا يمحي،
ورفيقات السهر، والتعب، والفرح.

إهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في ما وصلته إليه.

إلى أبي الغالي الحبيب "الحل السعيد" ، مثال القوة والعطاء، من علمني أن الرجولة موقفة، وأن الكفاح حياة ،
وإلى أمي الحبونة، من سقمتها الأيام صبرا، ففازت علينا حبا ودفنا دعائهما كان سلاحي، ورضاكما كان مفتاحا
لقل بابي مغلق

إلى من كانوا النور الذي أضاء طريقتي، والسند الذي هد من عريمتي في كل محطة من محطات الحياة
إلى إخوتي الأحبة، إيمان، زكي، طارق، وأنفال كنتم دوما الحزن الذي أعود إليه، ومصدر الفرح في دروب
التعب وفي كل لحظة شعرت فيها بالضعف، كانت كلماتكم تفعل في داخلي الشجاعة من جديد
إلى جميع خالتي العزيزات، وبالأخص حنان وسماه لكن فضل لا ينسى، ودعاء لا يرد، ووجودكن كان بلسما لكل
تعب

إلى جدتي وجدتي، أسأل الله أن يلبسهما ثوب الصحة والعافية دعائهما كان لي حصنا من كل خوف، وظلا من
كل شمس حارقة

إلى من تركوا في روحي بصمة لا تنسى

وإلى صديقتي الغالية مروة سارة مدائن لميس، آية، ريم، فاطمة، خلود

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم كما أتممت علي هذا العمل، أتمم علي نعمك،

واجعل هذا الحمد خالصا لوجهك الكريم

وما نيل المطالب بالتمني ****

ولكن تؤخذ الدنيا غلابا وما استعصى علي قوم منال ***

إذا الإهداء كان لهم وكتابا



التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا المعلن أسفله،

- الطالب(ة): لكحل. ن. إيمان .. رقم بطاقة الطالب: 0305030564 تاريخ صدور: 2023

المسجل (ين) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإنسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"العلاقات قديمة الجبل إلى وجه المدينة ما بين 1999 - 2019"

"

أصرح بشرفي (نا) أي (نا) ألتزم (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2025/05/25

توقيع المعلن:



بسكرة في 2025/05/26

الاسم واللقب الأستاذ المشرف: فؤاد جدو
الرتبة: أستاذ محاضر
المؤسسة الأصلية: جامعة محمد خيضر بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ جدو فؤاد وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبة:

.....
بشكل نهائي

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة:

.....
المجلدات الجزائية:
الليسة:
1999..... 2019.....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت
مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعتها.

مصادقة رئيس القسم

إمضاء المشرف

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تطور العلاقات الثنائية بين الجزائر وليبيا خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، مركزة على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، شهدت العلاقات بين البلدين تقارباً ملحوظاً في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، خاصة من حيث التنسيق السياسي حول القضايا الإقليمية، مثل أزمة مالي وليبيا بعد 2011، كما تعاون البلدان في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل. على الصعيد الاقتصادي، ظلت المبادلات التجارية محدودة رغم وجود إمكانيات كبيرة للتكامل الاقتصادي، وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات الجزائرية الليبية تأثرت بالعوامل الداخلية والإقليمية، ما فرض عليها نمطاً من التعاون الحذر والمحدود في بعض الفترات، مقابل الانفتاح والتنسيق في فترات أخرى.

summary

This study explores the evolution of Algerian-Libyan bilateral relations between 1999 and 2019, focusing on political, economic, and security dimensions. The two countries witnessed a significant rapprochement during President Abdelaziz Bouteflika's era, particularly in political coordination on regional issues such as the Mali crisis and post-2011 Libya. Algeria and Libya also cooperated in counter-terrorism and border security amid rising threats in the Sahel region. Economically, trade exchanges remained limited despite the significant potential for economic integration. The study concludes that Algerian-Libyan relations were shaped by internal and regional dynamics, resulting in a pattern of cautious and limited cooperation at times, and more open coordination at others.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان
/	الشكر
/	الإهداء
/	الملخص
/	فهرس المحتويات
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: معطيات عامة حول الجزائر	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر
10	المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر
12	المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية
17	المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي
21	المبحث الثاني: معطيات عامة حول ليبيا
21	المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لليبيا
22	المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية
27	المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي
31	المبحث الثالث: المحددات التاريخية
31	المطلب الأول: العلاقة الجزائرية الليبية أثناء ثورة التحرير
40	المطلب الثاني: العلاقة الجزائرية الليبية بعد الاستقلال
45	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الليبية ما بين عامي 1999-2011	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: مجالات التعاون السياسي
48	المطلب الأول: الجزائر دورها ودعمها لليبيا في الاتحاد الإفريقي
54	المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحصار الدولي على ليبيا
56	المطلب الثالث: العلاقة الجزائرية الليبية على ضوء اتحاد المغرب العربي
59	المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في العلاقات بين الجزائر وليبيا
59	المطلب الأول: الاستثمارات التجارية بين الجزائر وليبي
61	المطلب الثاني: مشكلة التوارق بين الجزائر وليبيا
64	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية على ضوء الأزمة الليبية	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: الموقف الجزائري من القضية الليبية
67	المطلب الأول: الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية بعد 2011
69	المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة

74	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على العلاقات بين البلدين
74	المطلب الأول: التحديات الأمنية على الحدود بين البلدين
79	المطلب الثاني: الاستقرار الداخلي لليبيا وانعكاسه على العلاقات الجزائرية الليبية
81	خلاصة الفصل الثالث
83	خاتمة
86	قائمة الملاحق
90	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تعتبر الجزائر وليبيا من أهم الدول في المنطقة العربية لاعتبارات عديدة منها التاريخية والجغرافية والاقتصادية، ولهما خصوصية أيضا بحكم أن هاتان الدولتان تقعان في المغرب العربي ويمثلان من حيث الامتداد الجغرافي، عمقا استراتيجي وعوامل مشتركة في التاريخ والموروث الثقافي والمجال الاقتصادي.

وإن كانت العلاقات الجزائرية الليبية لها امتدادا تاريخي يعود إلى الحضارات القديمة التي تشكلت من خلالها مساعي هذه المنطقة، ما عزز ترابط الدولتين من حيث الإنسان الذي عاش في هذه المنطقة، وطبيعة الجغرافية وحتى الموارد الاقتصادية، حيث يتشاركان في المورد المهم هو البترول، إلا أن هذه العلاقات بين الدولتين، عرفت تمايزا خلال فترات متعددة، رغم أنها كنّا تحت الاستعمار الأوروبي إلا أنهما ما بعد الاستقلال عرفت تمايز من حيث طبيعة الأنظمة والتحوّلات التي عرفت كل من الدولتين، في البيئة الداخلية والخارجية، وفي هذه الدراسة سنحاول دراسة وتحليل طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية خلال فترة زمنية مهمة ما بين 2011 - 2019م، في إطار ما يعرف بتغير النظام السياسي في ليبيا، وسقوط نظام معمر القذافي، في إطار ما تسمى بثورة فبراير، هذه الفترة مهمة في تاريخ البلدين والتي سنحاول دراستها وتحليلها من منظور لفهم تطوراتها وسياقتها التاريخية.

- أهمية الموضوع:

- يكتسي أهمية بالغة في حقل الدراسات التاريخية لأنه من أهم المواضيع التي مازالت محل الدراسة، يمكن أن نبرزها في:

- استقرار العوامل المؤثرة بين الجزائر وليبيا منذ القدم، وخاصة خلال الفترة ما بين 2011 - 2019، لأنها فترة حساسة مازالت إرهاباتها موجودة ولكن بحكم التخصص أردنا دراسة هذا الموضوع ضمن المقاربة التاريخية متعددة الأبعاد، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا.

- إن العلاقات الجزائرية الليبية تعتبر من بين العلاقات المهمة في الوطن العربي، التي تتطلب دراسة وفهما بسبب التغيرات التي عرفتتها هذه العلاقة على مدى زمني طويل، ولكن التركيز على هذه الفترة حتى تفهم الأبعاد والخلفيات لهذه العلاقات الجزائرية الليبية على ضوء الأزمة الليبية.
- أهداف الدراسة:
 - دراسة العلاقات العربية العربية من خلال دراسة العلاقات الجزائرية الليبية دراسة تاريخية.
 - فهم الأزمة الليبية واسقاطها على العلاقات الجزائرية الليبية.
 - تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مجالات التعاون بين الجزائر وليبيا ما بين 2011-2019م.
- أسباب اختيار الموضوع
 - أسباب موضوعية:
 - تنطلق هذه الدراسة من صلب التخصص وهو تاريخ الوطن العربي المعاصر، الذي يحتم علينا البحث وفهم تحولات المنطقة العربية، فهذا يدفعنا بالضرورة إلى دراسة أهم دولتين في المنطقة وهي الجزائر وليبيا، بحكم البعد الجغرافي والإقليمي أيضا لهذين الدولتين.
 - بروز موجة تحول هذا الربع العربي في هته الحقبة، وهذا من المواضيع التي قيد الدراسة، إلا أن هذا يدفعنا في البحث في طبيعة هذه الأزمات وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الليبية.
 - أسباب ذاتية:
 - الميل الشخصية للباحث في دراسة مواضيع التاريخ المعاصر وخصوصا ذات الطبيعة السياسية ، إلى جانب التخصص الذي دفعنا للبحث في القضايا المعاصرة .
 - أهمية موضوع الدراسة - بالنسبة إلي- في إبراز العلاقات الجزائرية الليبية بين عامي "2011 - 2019م " ، وطبيعة مسارها التاريخي ، وأهم الفواعل المشتركة بينها .
 - بحكم الانتماء الوطني وكذا العربي والافريقي، دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع ومحاولة معرفة جميع تفاصيله.

- إشكالية الدراسة:

إن موضوع العلاقات الجزائرية الليبية (2011م-2019م)، على قدر كبير من الأهمية لأنه يطرح فكرة الجذور المشتركة بين الدولتين، والروابط الجامعة بينهما، بالإضافة إلى مساندة كل منهما للآخر في مختلف الميادين، وهذا ما يحتم علينا طرح الإشكالية التالية:

- ماهي محددات العلاقات الجزائرية الليبية ما بين 1999-2019م؟
من خلال الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية:

- كيف أثر البعد التاريخي بين العلاقات بين الجزائر وليبيا؟

- ماهي مجالات التعاون بين الجزائر وليبيا خلال 2011-2019م؟

- ما دور الجزائر في حل الأزمة الليبية في 2011م؟

- المناهج المتبعة:

في دراسة موضوعنا العلاقات الجزائرية الليبية 2011 - 2019، اعتمدنا على منهجين في الدراسات التاريخية هما :

- المنهج التاريخي :

وذلك في سرد الأحداث التاريخية ودراستها في سياقها الزمني، وتتبع مسار العلاقات بين البلدين من الفترة 2011 إلى الفترة 2019 وإبراز التطور فيها .

- المنهج تحليلي وصفي:

وذلك في تحليل طبيعة العلاقة بين الجزائر وليبيا ووصفها وتحديد مميزاتها ودراسة الوقائع والقضايا وربطها ببعضها البعض للوصول إلى نتائج مهمة بحكم أن الدراسة تتناول فترة مهمة من تاريخ كلا البلدين وهذا راجع إلى التحولات الداخلية لهما .

- الدراسات السابقة:

نجد أن الدراسة الأولى لوهيبة دالع، بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 7، يونيو 2015 .

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في مرحلة زمنية محددة تمتد من 1999 إلى 2016، حيث تعتبر الدائرة الإفريقية من الدوائر الهامة للسياسة الخارجية الجزائرية، ثم وضحت خصوصية العلاقات والمصالح الجزائر في إفريقيا، الأمر الذي جعلها أحد المحاور التي توليها الجزائر اهتماماً كبيراً، قسمت الدراسة ثلاثة محاور أساسية، تطرقت إلى مكانة الجزائر في إفريقيا، وأدوات السياسة الخارجية وأبعادها المتعددة في إفريقيا، ودور الجزائر في تطوير القارة الإفريقية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي: تفعيل السياسة الجزائرية يتطلب وضع استراتيجية تعاون على المدى القصير والمتوسط والبعيد تراعي فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل التعاون وتقويته، عدم التركيز على بعد واحد لأنه سيقفل من الأبعاد الأخرى المطالبة بتطبيق كافة الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتركيز نشاطها الدبلوماسي على الدائرة الإفريقية حتى استغلت دورها في دعم قضايا القارة.

الدراسة الثانية لسهام مقراني، بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م. تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه النزاع في ليبيا كأحد أزمت الجوار الإقليمي، وما يشكله من انعكاسات على الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، وانهيار الدولة الليبية والتغيرات على المستوى الإقليمي، وتهدف هذه إلى تفسير وتقييم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا في ظل الاشكاليات الأمنية المترتبة عن هذا النزاع، وتحرك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عدة مبادرات التسوية والوساطة في النزاع الليبي، والتحديات التي تواجهها.

وتوصلت لعدة نتائج منها؛ تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على تشجيع الحلول الداخلية واستبعاد التدخلات الدولية، تتعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع حالة النزاع الدائر في ليبيا وفقاً لمبادئ

سياستها الخارجية القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها من خلال تشجيع الحلول الداخلية، وتعتمد السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع حالة النزاع الدائر في ليبيا على مقاربة أمنية دبلوماسية في إطار ما يعرف بالدبلوماسية بجانب قيامها بأدوار الوساطة بين أطراف النزاع.

الدراسة الثالثة لصافية غموري و يمينة أعراب، بعنوان الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع القضايا الإفريقية: دراسة حالة مالي 2012/2016، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م.

تسعى الدراسة إلى فهم وتفسير السياسة الخارجية ولعب دور دبلوماسي في حل مشاكل القارة الإفريقية التي تمتلئ بالنزاعات الإثنية والحدودية والحروب الأهلية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، فالعمق الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر يمنحها القدرة والقوة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، ويتمثل هذا العمق في البعد التاريخي والحضاري، ووضحت أيضاً أهمية الساحل الإفريقي والتهديدات التي تحيط به من هجرة غير شرعية وتنامي الجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، مما أجبر الجزائر على التدخل والمعالجة الاستباقية لحل قضايا المنطقة، ووضحت أيضاً موقف الجزائر من تسوية الأزمة الليبية، والمعضلة الأمنية في مالي وأهم الآليات والمبادرات التي سعت لحل الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كانت منها، أن الدبلوماسية الجزائرية تمتاز بنوع من الاستقرار والاستقرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي، تعزيز وسائل الإعلام المحلية لمساندة المقاربة الجزائرية والدور المهم للجزائر في إدارة الأزمات.

- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول مع خاتمة ملاحق.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بمعطيات عامة حول الدراسة ويندرج تحته ثلاثة مباحث درسنا فيها جغرافيا الجزائر وليبيا، مع تعرضنا لدراسة التركيبة السكانية والأوضاع الاجتماعية والثقافية

للبلدين، وطبيعة النظام السياسي لهما، وذلك للاطلاع العام على البلدين باعتبارها أرضية لفهم الموضوع، ودرسنا أيضا المحددات التاريخية بين البلدين.

أما الفصل الثاني الذي كان بعنوان العلاقات الجزائرية الليبية ما بين عامي 1999-2011، ويندرج تحته مبحث، درسنا فيها مجال التعاون السياسي بين البلدين، وكذلك البعد الاقتصادي في العلاقات بين البلدين.

والفصل الثالث كان بعنوان العلاقات الجزائرية على ضوء الأزمة الليبية، ويندرج تحته مبحثين تناولنا فيهما الموقف الجزائري من القضية الليبية وكذلك انعكاسات الأزمة الليبية على العلاقات بين البلدين.

وأخيرا وليس آخرا الخاتمة التي تم فيها عرض النتائج المتوصل إليها باعتبارها إجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

الصعوبات:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، إذ من الصعوبة تناول موضوع ذو بعد تاريخي من زاوية سياسية .

إضافة إلى قلة المراجع التي تتناول العلاقات الجزائرية الليبية وخاصة في هاته الفترة 1999م- 2011م والتي تعتبر فترة شائكة لكلا البلدين وإذا وجدنا نجدها تتكلم في جزئيا فقط هذا ما حتم علينا الاطلاع على جميع المراجع لإيجاد معلومات مهمة لإغناء هذا البحث.

الفصل الأول: معطيات عامة حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

المطلب الأول: الموقع الجيوساسي للجزائر

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

المبحث الثاني: معطيات عامة حول ليبيا

المطلب الأول: الموقع الجيو سياسي لليبيا

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في ليبيا

المبحث الثالث: المحددات التاريخية

المطلب الأول: العلاقة الجزائرية الليبية أثناء ثورة التحرير

المطلب الثاني: العلاقة الجزائرية الليبية بعد الإستقلال

تمهيد:

تعد الجزائر وليبيا من أبرز الدول في شمال القارة الأفريقية، نظرا لما تمتلكانه من ثروات طبيعية وإمكانات بشرية وموقع جيوسياسي استثنائي يمكّنها من لعب أدوار رئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أنالجزائر، وبفضل تراثها التاريخي الراسخ ودورها السياسي المتميز، تمثل نموذجا لدولة حافظت على استقرارها وسط التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة .

أما ليبيا، فلا تزال تُشكّل محوراَ لرؤى سياسية واقتصادية إستراتيجية، لا سيما مع التحولات الكبرى التي طرأت منذ عام 2011 وما تلاها من تداعيات، خاصة وأنهيربط بين البلدين روابط تاريخية وثقافية عميقة عززتها الجغرافيا المشتركة والهوية الحضارية الموحدة، بالإضافة إلى ذلك، تتشابه مصالحهما في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، مما يدفع للتأكيد على ضرورة توجيه الانتباه إلى مسارات التعاون المشترك بينهما.

وانطلاقاً من أهمية فهم السياقات السياسية والاجتماعية التي مرت بها كل من الجزائر وليبيا، تُعد دراسة تطور هذين البلدين أساسية لفهم التفاعلات الديناميكية الراهنة في شمال إفريقيا ورسم ملامح مستقبلية للتكامل والتعاون فيما بينهما.

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

تعد الجزائر من أكبر الدول في القارة الإفريقية، وتتميز بموقع استراتيجي هام يربط بين أوروبا وإفريقيا وبين الشرق والغرب، كما تزخر الجزائر بتنوع جغرافي وثقافي كبير، يجمع بين البحر والجبال والصحراء، وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، خاصة في مجالي النفط والغاز. وفي هذا المبحث سنتعرف على الجزائر البلد القارة من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الموقع الجيوساسي للجزائر

يعد الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية التي تؤثر في شخصية الدولة، تحديد وزنها السياسي، فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب حركة الأحداث السياسية والتاريخية، وهو أيضا الذي يهيمش وجودها دوليا في أحيان أخرى.

تتربع الجزائر على مساحة تبلغ 2.381.741 كلم مربع، وهي بذلك تعد أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة والحادي عشر عالميا، يمتد شريطها الساحلي في الشمال على مسافة 1600 كلم من تونس شرقا إلى المغرب غربا، ويبلغ طول حدود الجزائر البرية 6343 كلم، تتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم المغرب 1601 كلم، الصحراء الغربية 266 كلم، موريتانيا 463 كلم، مالي 1376 كلم، النيجر 956 كلم.¹

تقع الجزائر شمال غرب القارة الأفريقية، بين خطي طول 09 درجة غرب خط غرينيتش، و12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا، و37 درجة شمالا، هذا ما يجعلها تمتد من العروض الحارة إلى المعتدلة الذي يؤدي إلى تنوع المناخ بها².

¹صالح سعود، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 90.

² محمد العربي ولد خليفة، إشعاع الثورة التحريرية الجزائرية وأبعادها السوسولوجية، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، الجزائر، وزارة المجاهدين، ط 2، 2007، ص 28.

كما أنها تحتل موقعا إستراتيجيا هاما بتوسطها القارات الأربع، أمريكا، إفريقيا، أوروبا، آسيا، وهي بمثابة نقطة تقاطع والتقاء بين الغرب (أمريكا) في اتجاه الشرق، وبين الشمال (فرنسا)، ودول الساحل الإفريقي في اتجاه الجنوب.¹

يحد الجزائر شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا موريتانيا، مالي والنيجر، ويحدها شرقا تونس وليبيا، وغربا المملكة المغربية والصحراء الغربية.

يمكن تقسيم الإقليم الجزائري إلى قسمين:

1. إقليم شمالي :

تقدر مساحته ب 38171 كلم² أي 16 % من المساحة الكلية، يتكون من:

أ. الجبال:

- جبال الأطلس التلي: الذي يمتد على الشريط الساحلي عرضه 70 إلى 150 كلم، جباله إلتوائية حديثة التكوين، منها جبال ساحلية تتركز في الغرب كالونشريس، جبال داخلية كجبال تلمسان، جبال شرقية وهي الأكثر إرتفاعا منها جبال جرجرة، ويتخلل هذا الجزء سهول وأحواض داخلية كسيدي بلعباس ومعسكر والشلف.

- جبال الأطلس الصحراوي: هو كتل مترابطة وموازية للأطلس التلي، تمتد من جبال ناماشة إلى الغرب منها الأوراس.

ب. الهضاب العليا : تنقسم إلى:

- هضاب شرقية : تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة بينالأطلسين 800 م.

- هضاب غربية : تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية ، إرتفاعها من 66 م إلى 100 م، تنتشر بها الشطوط و هي مالحة بسبب إرتفاع الحرارة، التبخر، الترسيب.

ت. السهول: وتنقسم إلى:

- سهول ساحلية : منها سهل عنابة ، بجاية ، متيجة ، وهران.

¹ صالح سعود، المرجع السابق، ص 89.

- سهول داخلية : و هي على شكل أحواض إرتفاعها 500 م، تنحصر داخل الأطلس التلي، منها سهل تلمسان، معسكر.

2. إقليم جنوبي :

مساحته 200000 كلم² أي 80 % من المساحة الكلية للإقليم، يتكون من صخور بركانية قديمة التكوين تنقسم¹:

أ. المنخفض الشمالي الشرقي : هو حوض واسع يمتد من جبال النمامشة و الأوراس، إرتفاعه 300 م، به عدة شطوط مثل شط ملغيع (35 م) تصب فيها لأودية، وهو غني بالمياه الجوفية.

ب. الصحراء الشمالية : هي هضبة صخرية تمتد من هضاب ميزاب شرقا إلى حمادة الدراع غربا شمال تندوف.

ت. الصحراء الجنوبية : تنقسم إلى:

- نطاق المرتفعات : في الجنوب الشرقي توجد هضبة الطاسيلي تحيط بها مرتفعات الهقار، وهي جبال قديمة التكوين بركانية، أعلى قمة بها تاهاتأتاكور 2918 م.

- نطاق السهول : سهل تنزروفت غرب الهقار يغطيه الرق، يتكون من الحصى والعروق وهي كثبان رملية مثل عرق إيقدي و عرق الشاش².

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

أولا: المعطيات الطبيعية والبشرية

تتمثل المعطيات الطبيعية في:

¹خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2013، ص 217

² خالد كواش، المرجع السابق، ص 218.

1. المناخ :

يعد المناخ أبرز العوامل التي تتحكم في توزيع السكان بالجزائر، ويتجلى ذلك من خلال تأثيره على الكائن الحي مباشرة، أو على ما يتطلبه من ظروف المعيشية من ثروات نباتية وحيوانية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

ومن هنا تصبح الحرارة الشديدة عائقا كبيرا لاستيطان الإنسان لهذا نجد المساحة الشاسعة للجزائر "الصحراء" تنقص من السكان وهذا لأن تربتها رملية فلا يمكن الاستفادة منها ، كذلك شدة الحرارة التي تمتاز بها في النهار و البرودة القارصة في الليل حالت دون تركز السكان بها. إذ يتمركزون في المناطق المعتدلة الحرارة المطلة على البحر الأبيض المتوسط في الغالب¹.

2. الثروات الطبيعية :

نقص الثروات الطبيعية هنا بوجه التحديد مصادر الطاقة و الموارد الخام المعدنية، ولهذه الموارد تأثير مباشر في توزيع السكان الجزائريين، وتتمثل آثارها المباشرة في جلب السكان للقيام بعملية التعدين مهما اختلفت عوامل العمران الأخرى مادام الإنتاج الاقتصادي والدخل الوفير مأخوذان في الحسبان في المرتبة الأولى .

فكل من مناجم الفحم والحديد وأبار البترول في الجزائر لعبت دورا كبيرا في التركز السكاني في المناطق المتواجدة بها، مثل منجم الوزنة و أحواض البترول في الجنوب الجزائري².

3. مصادر المياه :

تعتبر المياه من أهم المشاكل البيئية في الجزائر من حيث نقصها الطبيعي والاستنزاف الحاصل عليها وتدهور السدود وتسرب المياه الموزعة من القنوات لقدمها أو لعطبها... إلخ³ أما المعطيات البشرية فهي كالتالي:

¹ عميرة جويده، إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر، ص 149.

² بلقربوز مصطفى و بوشقيقة حميد، الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية

المعمقة، المجلد رقم 02 العدد 01، مارس 2019، ص 9

³ عمير جويده، المرجع السابق، ص 150.

1. السكان:

قدر عدد سكان الجزائر في مطلع الشهر الأول عام 2024 بحوالي 46.4 مليون نسمة، شكل الذكور نسبة 50.6% من مجموع السكان، بينما تشكل الإناث نسبة 49.4%، تعكس هذه الأرقام النمو السكاني المستمر في الجزائر، وتؤكد أهمية التخطيط المستقبلي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية¹.

2. التركيبة البشرية للجزائر:

وعن التركيبة السكانية في الجزائر، فإن سكان الجزائر متجانسين عرقيا ودينيا نوعا ما، يعد الأمازيغ جزءا لا يتجزأ من الهوية الجزائرية، حيث ساهموا في تشكيل تاريخ وثقافة البلاد عبر العصور، ويرجع بعض العلماء أصل الأمازيغ إلى أوروبا حيث لهم صلة بالوندال الذين استوطنوا شمال أفريقيا، فيما يرجع البعض الآخر أصلهم إلى أصول عربية.

ويشكل الأمازيغ في الجزائر حوالي 30 إلى 40% من السكان، ويمكن تقسيمهم إلى:

- أمازيغ القبائل:

ويقطنون الجبال، مما على إبقاء الثقافة البربرية بينهم لصعوبة اختراق الجبال من قبل الغزاة على مر التاريخ ويحترفون زراعة الفاكهة والتجارة، وقد هاجر عدد كبير منهم إلى وأكثر من المدن الجزائرية الرئيسية أهمها الجزائر العاصمة، وهاجروا إلى فرنسا بحثا عن فرص العمل، بسبب جهود الفرنسيين في جعلهم مفرنسين، وتشجيعهم على الهجرة قصد التفريق بينهم وبين العرب، ويعتبر دورهم في الجزائر المعاصرة مهما كونهم جماعات البربر².

¹ نقلا عن صفحة الجزائر مباشر، يوم 16 يوليو 2024، الموقع الإلكتروني <https://www.algeriedirect.dz>، يوم 18-04-2025، الساعة 19:18.

² Pr. Abderrezak DOURARI : **Tamazight langue nationale en Algérie** : Etats des lieux et problématique d'aménagement ; Publications du Centre National Pédagogique et Linguistique pour l'Enseignement de Tamazight ; Ministère de l'Education Nationale ; Alger 2006 ; P 20 .

- أمازيغ الشاوية :

هي ثاني أكبر مجموعة بربرية في حدود مليون وربع مليون، ويتحدث معظمهم الأمازيغية ويستقرون في مدن: باتنة، أم البواقي، قسنطينة، الأوراس وخنشلة.¹

- أمازيغ ميزاب:

يقطنون المناطق الصحراوية، ويعيشون في مجتمعات محلية شديدة التضامن، وهم أقل جماعات البربر تأثرا بالثقافة الأجنبية في الجزائر، ولا يزيد عددهم عن 150 ألف نسمة حسب إحصائيات سنة 2017.²

- أمازيغ الطوارق:

يسكنون صحراء الأهقار وما جاورها في أقصى الجنوب الجزائري، وهم محافظون على التنظيم القبلي الاجتماعي ولغتهم الأمازيغية رغم أن جميع رجالهم يتحدثون اللغة العربي.³

- العرب:

دخل العرب الجزائر في القرن السابع ميلادي فاتحين وناشرين للإسلام، وكان لهم الفضل في تعريب الجزائر وشمال أفريقيا، ومن أهم هذه القبائل قبائل بنو هلال أصول حجازية التي انتشرت في كامل تراب الجزائر، وما تزال الكثير من القبائل الجزائرية تحمل أسماءهم إلى الآن كقبيلة سيدي ماضي في الحضنة وأولاد عدي غرب مدينة قالمة والمسيلة، إضافة إلى قبائل بنو سليم المعروفين بقبائل الشعانبة في غرداية وورقلة في الجنوب الجزائري، وقبيلة الأعشاش في باتنة وخنشلة.

كما يقطن الجزائر أيضا جماعات من أصول أوروبية: فرنسية، كورسيكيو إسبانية، ومالطية، قدرت بأقل من 01 % من إجمالي السكان سنة 2005، وجماعات يهودية معظمهم ترك الجزائر بعد

¹د. بدرة عيساني، دراسة سوسيو لسانية في بنية اللغة الأمازيغية - اللهجة الشاوية-، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، الجزائر، 30-10-2024، ص 196.

²دادي حمو إبراهيم، أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على ثقافة المقاومة عند بني مزاب، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 159.

³إبراهيم بقة، لمحات من تاريخ قبائل الطوارق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة خميس مليانة، ص 130.

الاستقلال، هاجر سبعون ألف يهودي منهم إلى فرنسا، فيما هاجر مائة ألف إلى إسرائيل ولم يبق منهم إلا مائة يهودي سنة 1998.

وتتنوع الديانات في الجزائر بنسب متفاوتة، إلا أن الأغلبية العظمى من الجزائريين تعتنق الدين الإسلامي حيث أن أغلب المسلمين في الجزائر هم سنة، والمذهب المالكي والمذهب المالكي هو المذهب الأساسي الإفتاء لدى الدولة¹.

3. المرافق الاجتماعية والاقتصادية:

وهذا العامل لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى وهو عامل تحضري، فتوفر المرافق الاجتماعية والصحية للمواطنين يؤدي إلى تمركزهم حولها لأنها تحتوي على خدمات اجتماعية في مجال الصحة التعليم والتثقيف... الخ.

لهذا نجد ازدحام المدن المطلّة على البحر في الجزائر بالسكان عكس المناطق النائية أين لا نجد فيها كثافة للسكان لانعدام هذه المرافق، كالمناطق الصحراوية وبعض المرتفعات الجبلية... الخ².

ثانيا: المعطيات الاقتصادية

بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5,7 مليار دولار كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232,6 مليار دج، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة، %17,1 كما قفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار وانخفض حجم الديون إلى 22,5 مليار دولار. كل هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفت بها البلاد³.

¹ أحمد توفيق المدين ، هذه هي الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2009 ، ص ص 188 - 194 بتصرف .

² ابراهيم بنقّه، المرجع السابق، ص 131

³ وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، جامعة باتنة 1-، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 97.

من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2001 بميزانية قدرت بـ 6 مليار أورو مخصصة للهيكل القاعدية والبنية التحتية (الطرق والمواصلات)، الخدمات العمومية، الإنتاج الزراعي وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال الفترة 2009-2005 بميزانية قدرت بـ 45 مليار أورو، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية. ومن أجل تدارك التأخير واستكمال المشاريع قيد الانجاز تم تجديده كذلك ببرنامج توطيد النمو 2014-2010 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار، ثم تلاه البرنامج الخماسي 2019-2015 بميزانية قدرت بـ 280 مليار دولار.

من بين نتائج التي حققتها هذه المرحلة يمكن ذكر أهم المؤشرات وفقا لما يلي:

- تحسن مستوى التشغيل الذي بلغ 12,298 مليون شخص خاصة وأن معدل البطالة شهد قبل الإصلاحات ارتفاع وصل إلى 39,5% والذي بدأ في الانخفاض.
- عرف حجم الديون الخارجية انخفاض مستمر منذ نهاية الإصلاحات الاقتصادية.
- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002 حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الأولى على مستوى دول المغرب والثانية على مستوى أفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- على مستوى التجارة الخارجية فقد عرف ميزان المدفوعات تحسن ملحوظ بسبب ارتفاع سعر البترول خلال سنتي 2011 و2012.¹

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

إن الحديث عن النظام السياسي لأي دولة يجر إلى الحديث عن العلاقة بين السلطات، ومبدأ الفصل بين السلطات" الذي يعتبر من أهم المبادئ التي تبني عليه الدول الديمقراطية أسسها ومفاد هذا المبدأ تجنب وضع سلطات الدولة في يد هيئة واحدة وضرورة تقسيمها إلى ثلاث سلطات عامة مستقلة

¹ وافية تجاني، المرجع السابق، ص 98-99

هي السلطة التشريعية، وهي التي تسن القوانين والسلطة التنفيذية التي تنفذ القوانين والسلطة القضائية والتي تطبق القوانين وقد كان تقسيم الوظائف في الدولة محل اهتمام العديد من الفلاسفة والفقهاء منذ العصور القديمة.¹

إن تحديد طبيعة النظام السياسي لأي دولة ما إن كان نظام برلمانيا أو رئاسيا، أو شبه رئاسي هو مقترن بمميزات العلاقة العضوية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لاسيما من خلال تحديد طبيعة تكوين السلطة التنفيذية، كما أن تحديد هذه العلاقة العضوية مرتبط كذلك بطبيعة تكوين الحكومة ما إن كانت تعين من الأغلبية الفائزة من البرلمان أو تعين من طرف رئيس الدولة.² التغييرات التي شهدتها دستور الجزائر، بمثابة الإطار الخارجي لعملية التحول السياسي، فقد عرفت الجزائر خمسة دساتير، أول دستور صدر في سبتمبر 1963، وألغي في أكتوبر 1963، وعاشت الجزائر بدون دستور حي صدور الدستور المصغر في جوان 1965، وصدر الدستور الثالث في 1976، وأطلق عليه الميثاق الوطني.

وتبعاً لذلك، فإن النظام السياسي الجزائري لم يخرج عن القاعدة، فقد جسد مبدأ الفصل بين السلطات، لاسيما في ظل الدساتير التي صدرت بعد الانفتاح السياسي سنة 1989، والتي تتمثل دستور 1989 ودستور 1996، وكذلك دستور 2020.

غير أن هناك اختلاف في صور تطبيقه فمن خلال تنظيم السلطات في دستور سنة 1989، يلاحظ أن النظام السياسي يكيف بأنه نظام شبه رئاسي.³

أما في دستور 1996، فيكيف بأنه نظام شبه رئاسي يميل للنظام الرئاسي. أما بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 فتحول لنظام رئاسي مفرط.⁴

¹ راجع قزو محمد أكلي، دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية، دار الخلدونية للنشر، القبة، 2006، ص 181.

² حليس حمزة، مرابط حمزة، طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2021، مذكرة ماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021/2020، ص 32.

³ أحمد وافي وبوبكر إدريس، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر العاصمة، 1992، ص 353.

⁴ أسباب المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، الصادر من رئاسة الجمهور (الجزائر)، ماي 2020، ص 6.

ومن خلال دستور 2020 المعدل كان النظام السياسي كالتالي:

- جمهورية ديمقراطية شعبية: هذا ما ينص عليه دستور الجزائر
- السيادة الشعبية: الشعب هو مصدر كل سلطة¹.

1. السلطات الأساسية:

- السلطة التنفيذية:

- رئيس الجمهورية: هو رأس الدولة، ينتخب بالاقتراع العام المباشر لعهد مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

يتمتع بصلاحيات واسعة: يعين الوزير الأول (أو رئيس الحكومة إذا أفرزت الانتخابات أغلبية برلمانية)، يتأسس مجلس الوزراء، يقرر السياسة العامة للبلاد، ويمكنه حل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ أو الحصار.

- القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع.
- الوزير الأول أو رئيس الحكومة: يدير عمل الحكومة وينسق بين مختلف الوزارات².

2. السلطة التشريعية:

تتكون من مجلسين:

- المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى): ينتخب بالاقتراع العام.
- مجلس الأمة (الغرفة العليا): أعضاؤه يُنتخبون جزئياً من قبل المجالس المحلية، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر.
- البرلمان يشرع القوانين ويراقب عمل الحكومة.

3. السلطة القضائية:

مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

¹ الدستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 28، المطبعة الرسمية - حيالساتين، بئر مراد رايس، ص. ب - 376 -

الجزائر - محطة، جمادى الأولى عام 1442 هـ / 30 ديسمبر سنة 2020، ص 7-8.

² الدستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 22-23.

- أعلى هيئة: المجلس الأعلى للقضاء.
- يوجد المجلس الدستوري (تحول إلى المحكمة الدستورية في دستور 2020) للفصل في النزاعات الدستورية.

4. نظام الانتخابات:

- يتم تنظيم انتخابات رئاسية، برلمانية، ومحلية بشكل دوري، يضمن الدستور مبدأ التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات نزيهة.
- التعددية الحزبية:
- الجزائر سمحت بالتعددية الحزبية بدايةً من دستور 1989، بعدما كانت الدولة قائمة على الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني).
- اليوم يوجد عدد كبير من الأحزاب، لكن المشهد السياسي ما زال تهيمن عليه أحزاب كبيرة تقليدية (مثل جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي)، إلى جانب قوى معارضة أخرى¹.

¹ الدستور، المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول ليبيا

ليبيا دولة عربية تقع في شمال إفريقيا، تجمع بين التاريخ العريق والثروات الطبيعية الغنية، خاصة النفط.

مرت بتغيرات سياسية كبرى منذ عام 2011، وتسعى اليوم إلى استعادة استقرارها وبناء مؤسسات قوية تدعم تطلعات شعبها نحو السلام والتنمية.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لليبيا

تحتل ليبيا بموقع جغرافي مميز وسط دول الوطن العربي والجزء الأوسط من ساحل البحر المتوسط في شمال أفريقيا ويبلغ طوله حوالي 1900 كم، وهذه الجبهة البحرية الطويلة جعلت من سواحلها أطول السواحل على الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط، وتبلغ المساحة الإجمالية لليبيا حوالي 1.750.000 كيلو متر مربع، أي ما يعادل مساحة مصر حوالي مرتين وثلاث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر رابع دولة أفريقية من حيث المساحة.

وتتحصر بين دائرتي عرض 18.45° جنوباً - 30° شمالاً وخطي طول 9° غرباً - 25° شرقاً، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في الأقاليم المدارية وشبه المدارية، ونتج عنه وقوع أغلب أراضيها ضمن النطاق الشمالي للصحراء الكبرى وانعكس بدوره على التوزيع الجغرافي للسكان، الذي حصر تركيزهم على الشريط الساحلي للمناطق الشمالية الغربية والشرقية للبلاد، إذ يعتبر هذا التحديد الفلكي تقريبي لأن حدود ليبيا غير مستقيمة بل ¹متعرجة في العديد من المناطق وخاصة من ناحية الغرب والجنوب، لذلك يمكن القول بأن امتداد البلاد من الشمال إلى الجنوب تقريباً يساوي امتدادها من الشرق إلى الغرب مما جعلها تتصف بالشكل المنتظم.²

تتمتع ليبيا بموقع جيوسياسي وإستراتيجي بالغ الأهمية ويمكن أن نلخص أهميته في النقاط التالية:

1. موقع البلاد على ساحل حوض البحر المتوسط باعتباره مركز الحضارات القديمة أعطاه

¹عمران منصور السائح السائح، دور الموقع الجيوسياسي والإستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار

ليبيا، جامعة بني وليد، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 3، ليبيا، 2023، ص 575

²عمران منصور السائح السائح، المرجع السابق، ص 575.

الفرصة لكي تكون لاعبا استراتيجيا بين دول هذا الحوض، كما جعل موقعها المميز حلقة وصل بين تجارة أوروبا ومدن وسط أفريقيا في عهد طرق القوافل منذ القدم.

2. وقوع البلاد بين دول المغرب العربي والمشرق العربي وانتظام سطحها واعتدال مناخها جعلها مركز طيران سهل الاتصال بالدول العربية والأفريقية والأوروبية.

3. يلعب خليج طبرق دورا مهما في تصدير النفط الخام الليبي إلى أوروبا، ما أعطاه صفة عدم المنافسة مع دول الخليج العربي في التصدير من حيث تكلفة أسعار نقل النفط العربي لموانئ أوروبا.

4. يعتبر خليج سرت منطقة حيوية وإستراتيجية ومن أكبر الخلجان في شمال أفريقيا ومنه تمتد أقصى نقطة لمياه البحر المتوسط نحو الجنوب، ويبلغ طوله حوالي 800 كيلومتر من مدينة بنغازي شرقا حتى مدينة مصراتة غربا وتوجد به معظم موانئ تصدير النفط الليبي.¹

إن الأهمية الإستراتيجية لأي موقع تبرر قيمته السياسية دوليا، كما أن موقع الوحدة السياسية فلكيا هو أول ما يتبادر للذهن وذلك بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يسمى بالموقع المطلق سياسيا، وحسب درجات العرض يتوقف نوع المناخ وما يترتب عليه من أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهي أمور حيوية تساهم في تشكيل اتجاهات الدولة كما أن اعتدال المناخ يشكل عاملا جوهريا في مدى نشاط الدولة.²

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

أولا: المعطيات الطبيعية والبشرية

هناك مجموعة من عوامل البيئة الطبيعية والبشرية تؤثر في قوة الدولة وضعفها وتحدد وزنها السياسي ومكانتها السياسية وتمنح الدولة فرصا مهمة للتطور والبناء والاستقرار، إلا أنها بالمقابل تعتبر تهديدا

¹ عمران منصور السائح، المرجع السابق، ص 576.

² حسن محمد إبراهيم، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وإمكانياتها ومشكلاتها إقليمية وسياسية، مركز الاسكندرية للكتب، مصر، 2004، ص 110.

لها من قبل الدول الاستعمارية الطامعة في موقعها ومواردها، ويمكن أن نذكر مجموعة من هذه العوامل على النحو التالي:

1. المناخ:

هو على صلة وثيقة بكل النباتات الطبيعية والمحاصيل الزراعية وإنتاج الغذاء للسكان الذي يعتبر من الأولويات التي تهتم بها الدولة، فالدولة التي تتمتع بمناخ ملائم تساهم في تغطية الأمن الغذائي لشعبها، وغيرها التي تنتج ما يكفيها من محاصيل غذائية تستكمل هذا النقص بالاستيراد من الخارج، ولا ننسى أهمية المناخ المعتدل في العمليات العسكرية والسوق العسكري وما يعطيه للدولة من فوائد في المجال العسكري والاستراتيجي.¹

2. حجم وشكل الدولة:

إن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتيكية قد يكون عنصراً حيوياً في قدراتها على مقاومة العدو، حيث أنه يوفر عملية الدفاع في العمق.² فكلما كانت حدود الدولة قصيرة بالنسبة لمساحتها والنقاط التي تتعرض منها للغزو قليلة، كلما كانت الدولة متماسكة وأجزائها متصلة ببعضها البعض وهذا يعتبر من الميزات الأساسية لقوة الدولة والدفاع عنها، كما يؤثر حجم وشكل الدولة على توجيه سياستها الداخلية والخارجية، ويمنحها الشكل قوة تعزز مكانتها السياسية والعسكرية والإستراتيجية بين جاراتها ولا يضعف صمودها.

3. الصناعة:

تعتبر من العوامل الأساسية التي تدعم النقل السياسي للدولة، فكلما تعددت الصناعات في الدولة كلما قل اعتمادها على الاستيراد من الخارج وأصبحت دولة متكاملة لإبراز مكانتها السياسية، فالصناعات الإستراتيجية هي التي تعطي الدولة أهمية مرموقة وترفع من مكانتها عالمياً، فالطريق إلى القوة السياسية والاقتصادية في زمننا هذا هو طريق التصنيع.

¹ الهيتي صبري فارس ، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت ،

دار الكتاب الجديدة ، 2000 . ص 30.

² الهيتي صبري فارس، المرجع السابق، ص31

4. الزراعة والثروة الحيوانية:

تعتبر الزراعة والثروة الحيوانية من الموارد الرئيسية لسكان العالم أجمع، وتعتمد الزراعة على مجموعة من العناصر اللازم توافرها في الإنتاج الزراعي، المتمثلة في المناخ الملائم والتربة ووفرة المياه والأيدي العاملة النشطة، إلا إنها تتفاوت من دولة لأخرى حسب قدراتها وإمكانياتها وتوفر التقنيات الحديثة المستخدمة في المجال الزراعي والرعوي.

5. الانتاج الزراعي:

استخدام الإنسان لوسائل التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي والصناعي ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات بجميع أنواعها، والعلاقات الداخلية والخارجية تعتمد على كم هائل من الأجهزة المتطورة، مما يساهم في رفع المستوى العام للدولة سكانيا وثقافيا وحضاريا واقتصاديا ودوليا، ويتم ذلك بالتنسيق بين الأساليب المستخدمة في عمليات الإنتاج على اختلاف أنواعها.

فتقدم الصناعة على سبيل المثال يعتمد على العقول والمهارات ثم المواد الخام، فبالرغم من فقر اليابان في الخامات إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحا باهرا في كثيرا من القطاعات الصناعية ولاسيما الصناعات الالكترونية والبتروكيماوية¹.

6. الموارد الطبيعية والبشرية:

وهي كل ما تمتلكه الدولة عناصر طبيعية وبشرية تساهم في تعزيز مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإستراتيجي، كالمياه والتربة والمعادن والثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية بأنواعها، والثروة السمكية والنفط والغاز والفحم وشبكات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى القوى البشرية المتمثلة في الأيدي العاملة والخبرات المؤهلة بأحدث وسائل التقنية والتكنولوجيا المتطورة، كلها تساهم في دعم مركز الدولة وثقلها ووزنها السياسي إقليميا وعالميا².

¹ Yousef Saba and Ahmad Ghaddar ;Libya's first privateoilfirmgrows in easterncommander'ssshadows, February 17, 2025, <https://www.reuters.com/business/energy/libyas-first-private-oil-firm-grows-eastern-commanders-shadows-2025-02-17/>;

² Yousef Saba and Ahmad Ghaddar ;Libya's first privateoilfirmgrows in easterncommander'ssshadows, February 17, 2025, <https://www.reuters.com/business/energy/libyas-first-private-oil-firm-grows-eastern-commanders-shadows-2025-02-17/>;

ثانياً: المعطيات الاقتصادية

يمكن أن نلخص المعطيات الاقتصادية تؤثر على الوضع الداخلي في ليبيا على النحو التالي:

1. النفط والغاز الطبيعي:

هما حافزا وإمكانية كبيرة يمكن أن تستغل للنهوض باقتصاد الدولة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة حيث جعل البترول من ليبيا دولة لها مكانتها السياسية والاقتصادية في منظمة الأوبك مقارنة منظمة بمساحتها وعدد سكانها القليل.

حيث في عام 2023، بلغت صادرات ليبيا من النفط الخام حوالي 31.3 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها المصدر الرئيسي للإيرادات.¹

2. الأراضي الصالحة للزراعة:

تمتاز ليبيا بمساحات واسعة تشجع على القيام بمشاريع زراعية وإنتاجية مختلفة وبأحدث الأساليب التقنية والتكنولوجية المتطورة، لسد حاجة المجتمع من الحبوب والأعلاف والمنتجات الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى وفرة المياه التي تدعم القيام بهذه المشاريع وخاصة بعد إنشاء مشروع مياه النهر الصناعي العظيم.

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 1,720,000 هكتار في عام 2021.²

3. الصناعات:

هناك العديد من أنواع الصناعات في ليبيا ولكنها ليست بالمستوى المطلوب من الحداثة والتقنية، تمثلت في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة الأسمنت والحديد والصلب والمواد الغذائية،

¹ Yousef Saba and Ahmad Ghaddar ; **Libya's first private oil firm grows in eastern commander's shadows**; مرجع سابق;

;February 17, 2025 ; site www.reuters.com/business/energy/libyas-first-private-oil-firm-grows-eastern-commanders-shadows-2025-02-17/

²Libya - Arable land

(hectares), <https://www.indexmundi.com/facts/libya/indicator/AG.LND.ARBL.HA>, 2025/04/16, اليوم

إلا أنها محدودة الإنتاج ولا تسد حاجة المواطن مما أدى إلى تغطية النقص بالاستيراد من الخارج، فيجب العمل على تشجيع الصناعات بمختلف أنواعها وبوسائل التكنولوجيا الحديثة خاصة وإن¹ الدولة غنية ولا تحتاج إلى من يستثمر فوق أرضها وتحت سمائها.²

4. الساحل والصحراء:

يمتاز الساحل الليبي بطوله ونظافة شواطئه ووفرة الثروة السمكية، مما يشجع على إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية والخدمية كالمنتجعات السياحية مثال لتكون ثروة بديلة للنفط وامتصاص عدد كبير من الأيدي العاملة النشطة للقضاء على البطالة.

5. المناخ المعتدل:

يعتبر عامل مهم يهيئ إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية والخدمية في منطقة الساحل والصحراء، وبسط مثال إقامة مشاريع لتوليد الطاقة الشمسية البديلة لسد حاجة المجتمع من النقص في الطاقة الكهربائية التي تعاني منها الدولة وخاصة في فصل الصيف حيث تنقطع الكهرباء عن المدن والقرى لساعات طويلة تجاوزت العشر ساعات يوميا.

6. الموارد البشرية:

وتتمثل في الأيدي العاملة النشطة والمتدربة ووجود المتعلمين والمتخصصين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إلا أن الدولة لم تساهم في تشجيعهم واكتشاف مواهبهم الكامنة وقدراتهم المكبوتة لزرع فيهم حب الوطن والانتماء وتخلق منهم جيلا ناجحا تواجه به أزمات المستقبل.

7. الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم عوامل القوة لأي دولة، لأن الدول تتقدم بما لديها من موارد تساهم في بنائها وتطورها، حيث تحظى ليبيا بمجموعة من الموارد الطبيعية الرئيسية المتمثلة في وفرة المياه

¹ عمران منصور السائح السائح، المرجع السابق، ص 577.

² Yousef Saba and Ahmad Ghaddar ; Libya's first private oil firm grows in

eastern commander's shadows; مرجع سابق;

الجوفية لاستغلالها زراعيًا وصناعيًا، والعديد من المواد الخام التي تدخل في صناعة الحديد والصلب والصناعات الأخرى، بالإضافة إلى الثروة البحرية والمنتجات الزراعية والحيوانية.¹

8. النظام الاجتماعي والولاء القبلي:

تعتبر القبيلة بمثابة المظلة الاجتماعية وتمتاز بالعديد من الإيجابيات، المتمثلة في التماسك والترابط القبلي وإصلاح ذات البين وسن القوانين العرفية التي تساهم في بناء ورقي المجتمع، إلا أنها بالمقابل استغلت من قبل بعض الانتهازيين وضعاف النفوس لقيامهم بأفعال مشينه لا ترتقي بمستوى المجتمع القبلي تمثلت في زرع الفتن بين القبائل والمدن الليبية، واستخدام المنطق القبلي والشلي المقيت في أغلب المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتغلب ولاء القبيلة على ولائهم للوطن.²

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في ليبيا

النظام السياسي في ليبيا معقد ومتغير، حيث شهدت البلاد تحولات كبيرة منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات فيما يلي:

1. المؤتمرات الشعبية الأساسية:

التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرا شعبيا، وذلك على أساس جغرافي ولكل مؤتمر حدودا إدارية، وتشمل العضوية في هذه المؤتمرات كل المواطنين، والعضوية هي عبارة عن حق وواجب لمن بلغ سن 18 وتتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من 5 أعضاء يتم اختيارهم لمدة 3 سنوات عن طريق الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر، وهي بمثابة لجنة إدارية تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر، وتتكون من أمين للمؤتمر وأمين مساعد أمين لشؤون اللجان الشعبية أمين للشؤون الاجتماعية وأمين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية، ومن بين اختصاصات هذه المؤتمرات:

- يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات.

¹ عمران منصور السائح السائح، المرجع السابق، ص 575

²المرجع نفسه، ص 576

- النظر والبت في شؤون الحرب والسلام، وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول.
- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات.
- وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة¹.

2. المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:

وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم " الشعبية"، وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية وأمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، وليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي للشعبية اتخاذ أي قرارات، وإنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاص بالشعبية التي لا تتعارض والسياسة العامة².

3. الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:

تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاكلها المهنية، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية والاتحادات والنقابات باختيار أمانة تقوم بإدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات هذه التنظيمات تشكل الاتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا، وأعضاؤها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، حيث يعبرون عن المصالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة، وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على أن:

- كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها اتحاد أو نقابة أو رابطة معينة واحدة فقط.
- لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليست لها علاقة بشؤونه المهنية.

¹ نبيل بوغازي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-قائمة، 2019-2020، ص 48.

² نبيل بوغازي، نفس المرجع، ص 49.

- لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات والاتحادات والروابط الأخرى.¹

4. اللجان الشعبية:

اللجان الشعبية هي تنظيم منبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية، وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية، وتنقسم إلى قسمين:

- اللجنة الشعبية العامة.

- اللجان الشعبية الفرعية.

5. مؤتمر الشعب العام:

هو عبارة عن التقاء مؤتمر الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية، وهو يتألف من 760 عضواً فما فوق، ويتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر لمدة 3 سنوات، وذلك من خلال شبكة معقدة من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وتقوم بإدارة اجتماعات مؤتمر الشعب العام وأمين شؤون المؤتمرات الشعبية وأمين عام اللجان الشعبية وأمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية وأمين الشؤون الخارجية، وقد تولى أمانة عدة أشخاص منذ 1977 نذكر منهم (معمر القذافي، عبد العاطي العبيدي، محمد الرزوق رجب، مفتاح الأسطى عمر، عبد الرزاق الصوصاع، الزناتي محمد الزناتي)، وينعقد مؤتمر الشعب العام مرة كل عام على الأقل، وينعقد في الدورات الطارئة والاستثنائية بطلب من أمانته أو ثلثي أعضائه وتتمثل في اختصاصات مؤتمر الشعب العام وأمانته فيما يلي:

- متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية.

- متابعة أعمال اللجان الشعبية.

- دعوة الاتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية للانعقاد.

- إصدار القرارات المتعلقة باستحداث مؤتمرات شعبية أساسية.

¹ علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 100-101.

- مراجعة وتفسير القوانين واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات.¹

6. اللجان الثورية:

هي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، والتي تسعى حسب العقيد إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها، وهي عبارة عن محصلة للثورة الليبية كلها، واللجان الثورية في ليبيا هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي لا تسعى للوصول إلى الحكم، وولاء هذا التنظيم هو للثورة، وكذلك من خلال إلقاء المحاضرات أو ما يعرف "بالمدرج الأخضر"، وقد انتشرت اللجان الثورية منذ 1978 في جميع المؤتمرات الشعبية والكرليات والجامعات والمعاهد، وقامت بنشر نظامها في كافة وسائل الإعلام ومن المهام التي تقوم بها اللجان الثورية ما يلي:

- تحريض الشعب على ممارسة السلطة.
- ترسيخ سلطة الشعب.
- ممارسة الرقابة الثورية.
- تحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية.
- ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.
- حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها².

المبحث الثالث: المحددات التاريخية للعلاقات الليبية الجزائرية

¹نبيل بوغازي، المرجع السابق، ص50

² علاء الدين زردومي، المرجع السابق، 102-104

ترتبط الجزائر وليبيا بعلاقات تاريخية عميقة تعود جذورها إلى حقبة المقاومة المشتركة ضد الاستعمار، والتواصل الحضاري بين شعبيهما عبر العصور. وقد شكلت قواسم الهوية العربية الإسلامية والنضال من أجل الحرية والاستقلال محددات أساسية في تطور علاقاتهما السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: العلاقة الجزائرية الليبية أثناء ثورة التحرير

مع اندلاع الثورة الجزائرية انتهجت الجزائر أساليب جديدة للتعريف بقضيتها، وكسر الحصار الذي فرضه عليها الاحتلال الفرنسي، وعليه توجب على الثورة الجزائرية أن تفرض نفوذها بالقوة، وأن تواجه الأحداث لخدمة مصالحها، وأن تكسب دعم الدول المغاربية، خاصة ليبيا الشقيقة التي أتاحت جميع الفرص للدعم وبمختلف مظاهره سواء كان على المستوى السياسي أو العسكري، أو حتى الإعلامي، فقد كان النظام الليبي مستعدا لاحتضان جميع نشاطات الثورة الجزائرية، وهذا بحكم حتمية التضامن بين البلدين الشقيقين وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والليبيين، وضرورة احتواء جميع القادة الجزائريين والتفاعل في قضيتهم.¹

أ. الردود الفعل الأولية اتجاه اندلاع الثورة الجزائرية:

موقف ليبيا من الثورة الجزائرية كان حذرا وصامتا في البداية، مشابهاً لمواقف الدول العربية الأخرى، حيث انتظرت تطورات الأحداث لتحديد موقفها، وفقاً لمولود قاسم نايت بلقاسم*، لم تتحرك ليبيا إلا بعد أن واجهت فرنسا أزمة سياسية في الجزائر، مما دفعها لمناشدة شعوبها للضغط على فرنسا لإجلاء قواتها.

الحاج الهادي إبراهيم المشيرقي* أشار إلى أن الحكومة الليبية كانت مترددة في تأييد الثورة، وأن الضغط الشعبي هو ما دفعها للإعلان عن موقفها. عدم الإسراع في دعم الثورة يعود إلى الظروف الداخلية في ليبيا، بما في ذلك التهديدات الفرنسية ضد أي دعم يُقدم للثوار، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الليبية كانت تخشى الاصطدام بشكل مباشر مع الحكومة الفرنسية في وقت لم تكن ليبيا

¹ محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1945 - 1962 م)، د ط، دار قرطبة ، الجزائر، 2012، ص 177.

في حاجة إلى خلق مشاكل خارجية بل عكس ذلك كانت تسعى من أجل استكمال إجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي الليبية.¹

إن العلاقات الليبية الفرنسية في هذه الفترة كانت تمر بمرحلة جدّ حسّاسة، ففي الوقت الذي كانت الحكومة الليبية تضغط على السلطات الفرنسية للإسراع في تصفية الوجود الفرنسي من ليبيا كانت فرنسا من جهة ثانية مصرّة على البقاء هناك، خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، إضافةً إلى كلّ ذلك، فإنّ ليبيا لم تكن بالدولة القوية التي تملك القوة الكافية لمواجهة فرنسا التي كانت تعتبر من أكبر الدول الاستعمارية آنذاك.²

هذه العوامل كلها هي التي جعلت البعض يرى أن الحكومة الليبية لم تعلن عن موقفها صراحة من الثورة الجزائرية إلا بعد أن دفعت دفعا من قبل الشعب.

عدم التصريح الرسمي من الحكومة الليبية بدعم الثورة الجزائرية لا يعني أنها كانت سلبية، بل كانت من أوائل الدول العربية التي دعمت الثورة، ولديها دلائل رسمية تؤكد ذلك.³

تؤكد ردود الفعل الأولى للسلطات الليبية تجاه الثورة الجزائرية ما يُنشر في جريدة "طرابلس الغرب"، التي كانت الجريدة اليومية الوحيدة الناطقة باسم الحكومة الليبية، مما يعكس الموقف الرسمي للحكومة.

¹ محمد ودوع، المرجع السابق، ص 177.

- مولود قاسم نايت بلقاسم، رجل من رجالات الجزائر والإسلام، فهو مجاهد، ومفكر، وباحث، ومؤرخ، وداعية إسلامي، وسياسي، ووزير وُلد مولود قاسم في يوم 06 يناير سنة 1927م، بأقبو، في بجاية، رك مجموعة من الكتب مؤلفة باللغة العربية، تبيّن مدى اعتزازه بأمتّه، وبتاريخها وأصالتها، توفي مولود بلقاسم نايت بلقاسم يوم 27 أوت 1992م بالجزائر العاصمة ودُفن بمقبرة العالية. التأصيل الثقافي لدى مولود قاسم نايت بلقاسم. أطروحة رّبازية في الفلسفة العملية والممارسات الثقافية، أنظر: خيرة فارح، بإشراف الربيز: لخضر حموم. جامعة: عبد الحميد بن باديس، مستغانم. الجزائر.
- هو سليل عائلة عريقة كريمة من طرابلس، وهي عائلة " المشيرقي " - ولد بمدينة طرابلس وتحديدا بالمدينة القديمة منها بتاريخ 15 ذي الحجة 1325 - الموافق 19 يناير 1908. ومنح الجنسية العثمانية والشهادة بختم السلطان " عبد الحميد الثاني " آنذاك، توفي المناضل السيد " الهادي إبراهيم المشيرقي " الأحد 14 أكتوبر 2007 ، ونقل جثمانه ليدفن بمدينة الجزائر بناء على وصيته ،وكان ذلك يوم الخميس 18 أكتوبر 2007 بمقبرة الشهداء هناك، أنظر: الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 5.

² محمد ودوع، المرجع السابق، ص 175.

³ المرجع نفسه، ص 178.

تظهر ملامح موقف الحكومة الليبية من الثورة الجزائرية من خلال ما نُشر في جريدة "طرابلس الغرب".

في اليوم الخامس من الثورة، أُعلن عن "عصيان علني مسلح في الجزائر ضد الفرنسيين"، حيث ذكرت الجريدة أن منطقة جبال الأوراس تشهد تمردًا مسلحًا، كما أفادت بأن عدد الثوار في مدينة قم الطوب يقدر بألف رجل، وأن مدينة "أريس" لا تزال

تحت سيطرة الوطنيين المسلمين. استمرت الجريدة في متابعة أخبار الثورة، مشيرة إلى استمرار المواجهات بين القوات الفرنسية والثوار. تعكس هذه التغطية ردود الفعل الأولى للحكومة الليبية وتأييدها للثورة الجزائرية.

تظهر التعليقات في الجريدة تباينًا في المصطلحات المستخدمة لوصف الثوار الجزائريين، حيث استخدمت عبارات مثل "الثوار الوطنيين" و"الوطنيون الجزائريون"، مما أغضب السلطات الفرنسية التي وصفتهم بـ"العصاة" و"المتمردين". بينما كانت الثورة الجزائرية تُعتبر تمردًا من وجهة نظر فرنسا، كانت تُعتبر عملاً وطنيًا وثوريًا في نظر السلطات الليبية، كما ورد في جريدة "طرابلس الغرب".¹ الاختلاف بين فرنسا وليبيا في فهم الثورة الجزائرية يعكس تباين المواقف تجاه الكفاح المسلح، بينما سعت السلطات الفرنسية لتجاهل الثورة، اعتبرت السلطات الليبية ذلك اعترافًا ودعمًا لها، وقد تجلّى هذا في ربط الجريدة بين الثورة الجزائرية وحركة التحرير التونسية، معتبرة أن كليهما عمل وطني يهدف إلى الاستقلال من الاستعمار الفرنسي.

يتناول النص ردود الفعل الأولى للحكومة الليبية تجاه الثورة الجزائرية، مشيرًا إلى عدم وجود موقف رسمي واضح يدين الاستعمار الفرنسي. ومع ذلك، يُظهر رأي رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم* في مذكراته، حيث ذكر أنه خلال زيارته لمصر في أكتوبر 1954، علم من جمال عبد

¹ أعمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م، ص 120.

• ولد مصطفى بن حليم في الإسكندرية يوم 29 جانفي 1921، وكان من عائلة مرموقة وكان متقلد لمنصب رئيس الحكومة الليبية، سياسي ليبي تولى الوزارة الأولى فيما بين عامي 1954 و1957 كان مساندا للثورة الجزائرية سرا وتميز بفحولته

الناصر* عن قرب اندلاع الثورة الجزائرية. وأشار إلى اتفاقه مع الملك السعودي لتقديم الأموال لشراء السلاح للثوار، على أن تتولى مصر شراءه وإيصاله إلى الحدود الليبية، لتقوم ليبيا بعد ذلك بنقل السلاح إلى الجزائر.

أصيب رئيس الوزراء الليبي أحمد مصطفى بن حليم بصدمة من خبر تحضيرات الثورة الجزائرية، حيث كان يجهلها، وقد استاء من تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر التي اعتبرها استفزازية، خاصة عندما أشار إلى خوف الحكومة الليبية من فرنسا، ورد بن حليم بأن الملك إدريس الأول هو جزائري الأصل، وأن جده هرب إلى ليبيا من الطغيان الفرنسي، وقضى حياته في مقاومة التغلغل الفرنسي في مناطق أخرى.¹

رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها ليبيا، أكد رئيس الوزراء مصطفى بن حليم أن البلاد لم تتوان عن دعم كفاح الشعب الجزائري. كانت القوات البريطانية منتشرة في ليبيا، مع سيطرة الموظفين الإنجليز على مراكز حساسة في الحكومة، بينما كانت القوات الفرنسية موجودة في جنوب ليبيا، بالإضافة إلى نشاط أجهزة المخابرات الفرنسية. تعاني ليبيا من ضعف في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل استقلالها غير كامل.

ومساندته للثوار وافته المنية يوم 7 ديسمبر 2021 م ، أنظر: عبدالله مقلاتي، رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم ومهمة تسليح الثورة الجزائرية، جامعة بوضياف المسلية، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 8، العدد 1، جوان 2022، ص 180.

• جمال عبد الناصر ولد ، في 15 يناير 1918 ضابط عسكري وسياسي مصري شغل منصب الرئيس الثاني لجمهورية مصر من عام 1956 وحتى وفاته عام 1970 وهو قائد الاتحاد العربي الاشتراكي الذي يدعو للوحدة العربية وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو، توفي في 28 سبتمبر 1970، أنظر: فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة مصر، الطبعة الثانية، 1990، ص 15.

¹ محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، المطبوعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 142

رغم ذلك، كانت الحكومة الليبية من أوائل الداعمين للثورة الجزائرية، حيث أبدى الملك إدريس الأول ووزرائه استعدادهم لدعم الكفاح الجزائري. تم الاتفاق على مساندة الثورة وترتيب نقل الأسلحة بشكل سري، حيث انطلقت قوافل محملة بالأسلحة نحو الحدود الجزائرية برفقة ضباط ليبياين.¹

ب. رفض الليبيون السياسة الاستعمارية الفرنسية:

حيث دعمت ليبيا الثورة الجزائرية بشكل بارز، وذلك بسبب عدم ارتباطها بالاستعمار الفرنسي كما فعلت بعض الأنظمة المغاربية الأخرى، ساهمت الاتصالات الإيجابية بين ممثلي الثورة الجزائرية والسلطات الليبية في جعل ليبيا تهديدًا للوجود الفرنسي في الجزائر، مما دفع القوات الفرنسية إلى تعقب نشاط الثوار الجزائريين على الحدود، كما طلبت فرنسا من السلطات الليبية مساعدتها في القبض على ممثلي الثورة.²

ويتجلى الرفض الليبي للسياسة الفرنسية من خلال مواقف:

- موقف الحكومة الليبية من محاولة إغتيال أحمد بن بلة:

في منتصف عام 1955، حاولت السلطات الفرنسية القضاء على ممثلي الثورة الجزائرية في ليبيا، وخاصة أحمد بن بلة* في مذكراته، ذكر الرئيس الحكومي الليبي مصطفى ابن حليم أنه تلقى طلبًا من السفير الفرنسي لمساعدته في القبض على بن بلة. رغم ذلك، قامت السلطات الليبية بتوفير الحماية لبن بلة، الذي رفض الحراسة واختار التستر بهوية ليبية. ومع ذلك، تمكنت المخابرات الفرنسية من رصد تحركاته وتعيين شخص لاغتياله.³

¹ الصغير مريم، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية من 1962-1954م، ط 2، دار الأمة للنشر، الجزائر، ص 123.

² محمد ودوع، المرجع السابق، ص 200-201.

• أحمد بن بلة ولد في 5 ديسمبر 1916، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال من 15 أكتوبر 1963 إلى 19 يونيو 1965، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، ويعتبر رمزا وزعيم قيادة الثورة الجزائرية، توفي في 11 أبريل 2012، أنظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، الزهراء للإعلام العربي، 20 جانفي 2012، ص 5.

³ مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الوزراء الأسبق مصطفى أحمد ابن حليم، ليبيا 1991 م، ص 357.

أحمد بن بلة يروي تفاصيل محاولة اغتياله على قناة الجزيرة، حيث كان المستهدف من قبل "أونري ديفيد"، رئيس منظمة إرهابية تُدعى "الامان روج" (اليد الحمراء)، استعدت هذه العملية لمدة ستة أشهر بينما كان بن بلة يقيم في فندق "ريكسيلسيور" بطرابلس تحت اسم مستعار، متجنبًا الكشف عن سرية الثورة الجزائرية، وقع الحادث في الثانية بعد منتصف الليل، حيث رصد "أونري" تحركات بن بلة، وتمكن من إصابته، رغم ذلك، فر بن بلة نحو الحدود التونسية، لكنه أُلقي القبض عليه من قبل الشرطة الليبية وتوفي قبل أن يُسلم للحكومة الليبية.

أدت هذه العملية إلى تعزيز الثقة بين الشعب الجزائري والليبيين، حيث أنهت السلطات الليبية مهام القائد البريطاني "جايزبك" وعينت جمال "باشا آغا" مديرًا للشرطة، كما عُين سالم أمين رئيسًا لإدارة الشرطة بولاية طرابلس وتمت تتحية عدد من الضباط الإنجليز.¹

- رفض السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

رفضت الحكومة الليبية، بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، أعرب رئيس الحكومة الليبية عثمان الصيد عن دعم ليبيا للحكومة الجزائرية، مشجعًا الدول العربية على الاعتراف بها.

كما رحبت ليبيا بمفاوضات الحكومة الجزائرية مع فرنسا، وأكدت تأييدها لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، يعود اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية إلى عام 1956 بسبب اكتشاف البترول، حيث سعت لفصل شمال الجزائر عن جنوبها، مما أدى إلى دعم واسع من الأحزاب الفرنسية للتمسك بالصحراء، كما أشار بيان البرلمان الفرنسي في 10 أكتوبر 1957.²

أكدت ليبيا دعمها لسلامة ووحدة الأراضي الجزائرية، بما في ذلك الصحراء، منذ عام 1958، حيث رفضت مشروع أنبوب بترول "إيجلي" وأعلنت أن الصحراء أرض جزائرية. في عام 1960، أيدت ليبيا الموقف الجزائري بالتنديد بالتفجيرات النووية في صحراء الجزائر، ودعت الملك إدريس السنوسي

¹ محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص 202-205.

² بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية (1954م -

1962م)، دار مدني، الجزائر، 2013 م، ج 1، ص 71-72.

الرئيس خروتشوف لعدم زيارة حاسي مسعود، في 7 يوليو 1961، أصدرت الحكومة الليبية بياناً يؤكد دعمها اللامشروط للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني، بعد مباحثات مع وفد جزائري، تجسد موقف ليبيا في الدفاع عن وحدة وسيادة الأراضي الجزائرية.¹

ت. دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

- في المؤتمرات الإفريقية:

دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية كان محورياً في سياسة الدول الإفريقية، خاصة بعد استقلالها.

كانت المؤتمرات الإفريقية تركز على دعم الثورة الجزائرية ومناهضة الاستعمار الفرنسي، حيث لعبت الحكومة الليبية دوراً بارزاً في تسليط الضوء على معاناة الشعب الجزائري. خلال زيارة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى ليبيا في يناير 1957، اجتمع مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً أكد على أحقية الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره.²

في مؤتمر الدول الإفريقية عام 1959 في "مونروفيّا"، ألقى الدكتور وهبي البوري، ممثل الحكومة الليبية، خطاباً أشار فيه إلى معاناة الشعب الجزائري تحت وطأة الإرهاب الفرنسي، داعياً الدول المشاركة لدعم القضية الجزائرية والاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة. وفي مؤتمر عام 1960، تم تناول القضية الجزائرية بشكل موسع، حيث ناقش المشاركون التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، ودعا الوفد الليبي بقيادة البوري إلى مقاطعة البضائع الفرنسية وتجميد أرصدة فرنسا، كانت الثورة الجزائرية في تلك الفترة تمر بأصعب مراحلها، مع دخول السلطات الفرنسية في مفاوضات مع إصرارها على فصل الصحراء.³

- المؤتمرات الليبية:

¹ محمد ودوع، المرجع السابق، ص 242.

² المرجع نفسه، ص 245.

³ محمد سيراج، البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغربية تجاه الثورة الجزائرية، جريدة الصباح، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 14، الشلف، جوان 2015، ص 64.

✓ مؤتمر طرابلس:

عُقد المؤتمر في طرابلس، ليبيا، في 16 ديسمبر 1959 بدعم من الملك الليبي. شهدت الفترة بين الدورتين الأولى والثانية تطورات مهمة، مثل تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. هدف الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كان

بحث احتمالات الحرب والسلام ووضع دستور للدولة الجزائرية. أسفر المؤتمر عن نتائج هامة، منها إنشاء نظام جديد لجبهة التحرير الوطني، منح صلاحيات واسعة للمجلس الوطني، إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة بتعيين فرحات عباس رئيسًا، التأكيد على مبدأ تقرير المصير بإشراف الأمم المتحدة، وتوسيع العمل المسلح داخل الجزائر وخارجها، بالإضافة إلى إحياء فكرة وحدة المغرب العربي.¹

✓ مؤتمر طرابلس الثاني:

انطلقت أشغال المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 9 أوت 1961، وركزت على المفاوضات مع فرنسا. انتهت الأشغال في 27 أوت بتعيين بن يوسف بن خده رئيسًا للحكومة المؤقتة الثالثة وتشكيل حكومة جديدة. رغم وجود صراع بين أجنحة الثورة، لم يؤثر ذلك على مسار الثورة، خاصة بين حكومة بن خده وقيادة الأركان بقيادة هواري بومدين.²

✓ مؤتمر طرابلس:

في 18 مارس 1962، تم توقيع اتفاقيات إيفان، ودخل إيقاف القتال حيز التنفيذ، مع إطلاق سراح المسجونين، بما في ذلك الأربعة الرئيسيين. في بداية أبريل، تم التحضير لاجتماع قادة الولايات، من 25 مايو إلى 7 يونيو 1962، عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية آخر اجتماعاته في طرابلس،

¹ مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1954م - 1962م)، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009م، ص 104.

² مريم الصغير، المرجع نفسه، ص 115-116.

حيث تمت مناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس دون أي نقاش، وغادر رئيس الحكومة ووزرائه الاجتماع دون حضور مكتب المجلس.¹

- تدوين القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

حظيت الثورة الجزائرية باهتمام كبير على الصعيدين العربي والدولي، حيث لعبت الحكومة الليبية دوراً مهماً في طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة. رغم حداثة استقلال ليبيا، تم طرح القضية الجزائرية منذ دورة 1955. في الدورة الثانية عشر عام 1957، تم قبول مناقشة القضية بالإجماع، حيث ألقى ممثل ليبيا خطاباً ضد الاستعمار الفرنسي، في 16 يوليو 1958، تقدمت 14 دولة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر، مشيرة إلى استمرار الحرب وآثارها السلبية.

كما شهدت القضية تطوراً سياسياً بإعلان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 ديسمبر 1958.²

في عام 1960، عرض ممثل الحكومة الليبية، السيد فكيني، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، داعياً إلى إيجاد حل عادل. وفي عام 1962، التقى فكيني برئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، خروتشوف، لمناقشة القضايا العربية، بما في ذلك موقف حكومته من الجزائر. خلال الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة في 1961، تحدث فكيني عن معاناة الشعب الجزائري وسياسة فرنسا الاضطهادية، مطالباً الحكومة الفرنسية بالاعتراف بحق تقرير المصير وداعياً لاستمرار المفاوضات، مشيراً إلى العراقيل التي تضعها فرنسا، مثل فصل الصحراء الجزائرية، ومؤكداً على حق الشعب الجزائري في الاستقلال.³

المطلب الثاني: العلاقة الجزائرية الليبية بعد الاستقلال

¹ علي كافي، من المنضال السياسي إلى القائد العسكري (1946م-1962م)، مذكراته، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 285.

² محمد ودوع، المرجع السابق، ص 259.

³ نفس المرجع، ص ص 260-269.

بعد استقلال الجزائر في 5 يوليو 1962، كانت العلاقات بين الجزائر وليبيا ذات أهمية كبيرة، وكان اعتراف ليبيا بالجزائر كدولة مستقلة جزءاً من هذا التعاون الوثيق بين البلدين في فترة ما بعد الاستعمار.

بمجرد أن أعلنت الجزائر استقلالها بعد أكثر من سبع سنوات من حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي (1954-1962)، كانت ليبيا من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بهذا الاستقلال. في الفترة التي تلت الاستقلال، كان الملك إدريس السنوسي في ليبيا، وكان قد دعم الثوار الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي، بعد استقلال الجزائر، اعترفت ليبيا رسمياً بالدولة الجزائرية الجديدة وأقامت علاقات دبلوماسية معها¹.

اعتراف ليبيا بالجزائر كدولة هو جزء من العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي شهدت تطورات كبيرة على مدار التاريخ، خصوصاً بعد استقلال الجزائر في عام 1962 في الواقع، ليبيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الجزائر بعد الاستعمار الفرنسي.

هذا الاعتراف كان نتيجة للعلاقات السياسية والمصالح المشتركة بين البلدين في فترة الستينيات، حيث كانت الجزائر وليبيا تشتركان في نفس الظروف الثورية ضد الاستعمار.

في عام 1962، عندما نالت الجزائر استقلالها بعد حرب تحرير طويلة ضد الاستعمار الفرنسي، كانت ليبيا تحت حكم الملك إدريس السنوسي. ومع استقلال الجزائر، سارعت ليبيا إلى الاعتراف الرسمي باستقلال الجزائر ودعمتها في محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية².

¹ يوسف علي ماضي، الجمهورية العربية الليبية وتوجهاتها الإقليمية، دار النشر الجامعي، 2011، ص 25

² المركز الليبي لبناء المؤشرات، المرصد 08-15 ديسمبر، ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، 2023، ص 22

أما في الستينيات، دعمت ليبيا الجزائر أيضًا في مواقفها السياسية ضد الاستعمار في أفريقيا وأيضًا في معركة الوحدة العربية، حيث كانت هناك ارتباطات بين الزعيمين الليبي **معمر القذافي*** والجزائري **هواري بومدين*** في السبعينيات.

كان النظام الليبي بقيادة الملك إدريس قد وقف إلى جانب الجزائر في محافل دولية، خاصة في الأمم المتحدة، كانت ليبيا تعتبر أن دعم الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال هو دعم للثوار العرب الذين يقاتلون الاستعمار. في هذا السياق، كانت هناك دعوات لتعزيز التعاون بين الدولتين في مواجهة النفوذ الاستعماري الغربي¹.

بعد الاستقلال، كانت هناك مجموعة من الزيارات المتبادلة بين القادة الجزائريين والليبيين لتعزيز التعاون بين البلدين في عدة مجالات، بما في ذلك الدعم السياسي والاقتصادي. كانت الجزائر وليبيا تتفقان على قضايا التحرير الوطني ووحدة العالم العربي، فبينما كانت الجزائر قد أصبحت مركزًا رئيسيًا للنضال ضد الاستعمار، كانت ليبيا داعمة قويًا لهذه القضية.

• **معمر القذافي**، اسمه بالكامل **معمر محمد عبد السلام القذافي**، ولد في 7 جوان 1942 في سرت بليبيا، أحدث انقلابا ضد الملك إدريس السنوسي سنة 1969، حول ليبيا من مملكة إلى جمهورية، كتب ما يعرف بالكتاب الأخضر وعرف دعم حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، توفي بعد الإطاحة به وتم القبض عليه وقتله يوم 11 أكتوبر 2011، أنظر نبيل زعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية، 1911-1969 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020، ص 416.

• **هواري بومدين**، محمد إبراهيم بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 في دوار بن عدي ب قالمه، هو ثاني رئيس للجزائر بعد الاستقلال ويعد رئيسا استثنائيا عرف بصرامته ووطنيته، انتهج السياسة الاشتراكية، ودعم مبدأ عدم الانحياز، توفي في ديسمبر 1978، أنظر خديجة سيدي عبد الحفيظ و جميلة براهيم، الأوضاع الاجتماعية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021-2022، ص 23.

1 علي محمد الصلابي، كيف دعمت ليبيا الجزائر في معركتها المقدسة ضد فرنسا؟، مدونة نشرت يوم 11 مارس 2018 على موقع الجزيرة، الموقع الالكتروني <https://www.aljazeera.net/blogs/>، يوم 2025/04/24، الساعة 21:59.

على الرغم من أن ليبيا قد كانت تحت حكم ملكي في البداية، إلا أنها دعمت الجزائر في مساعيها لإنهاء الاستعمار الفرنسي، بعد الاستقلال، استمرت هذه العلاقة الاستراتيجية في سياق دعم القضايا العربية المشتركة.

في عام 1969، حدث انقلاب في ليبيا وهو الذي قاده معمر القذافي الذي أطاح بالملك إدريس السنوسي* وأعلن النظام الجمهوري، تغيرت السياسة الليبية بشكل جذري بعد ذلك، وكان القذافي مهتمًا بتعزيز وحدة الدول العربية والإفريقية وقيام تعاون بين الجزائر وليبيا.

تحت حكم القذافي، أصبحت الجزائر وليبيا شريكتين في دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا والعالم العربي، هذا التوجه أسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين على مستويات مختلفة¹.

انقلاب 1969م في ليبيا أحد أهم أحداث ما يعرف بثورة الفاتح سبتمبر فهو انقلاب عسكري جرى في 1 سبتمبر 1969م ليعوض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي وقامت بالزحف على مدينة بنغازي لتحتل مبنى الإذاعة وتحاصر القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي 1969م

وسارع ولي العهد وممثل الملك بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك محمد إدريس السنوسي خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا، وتعود أسباب هذا الانقلاب حسب رئيس وزراء ليبيا مصطفى أحمد بن حليم إلى أن الملك إدريس وأعضاء الوزارة الملكية قد أخطأوا عندما أهملوا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات المستقلة وكذلك أخطأوا لأنهم

¹دليوح عبد الحميد، الدعم الشعبي الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2022، ص 697.

- الملك إدريس السنوسي، ولد في الجغبوب بشرق ليبيا بتاريخ 12 مارس 1880م، وقد تولى قيادة إمارة الحكم السنوسية عام 1916م، بعد توليه قيادة إمارة ودخل الإدريس في مفاوضات مع الانجاز حتى يتمكن من فتح الطريق نحو مصر في سبيل القضاء على خطر المجاعة التي حلت بأهل برقة عام 1951م، أعلن الملك من شرفة القصر المناورة في مدينة بنغازي الاستقلال وميلاد الدولة الليبية كنتيجة لجهاد الليبي. ينظر سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951م، وموقفها من القضايا العصر - إقليميا - دوليا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2017، 1-2018، ص 143-152 ص.

لم يعملوا بعزم قوي على نشر الوعي القومي العام بين طبقات الشعب ولم يجذبوهم ولم يشجعوهم على التعاون والتجاوب مع المؤسسات الدستورية ، وحسبه أنهم لو قاموا بذلك لما وجد الانقلابيون مبررا لانقلابهم، ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركة الانقلابيين.

وقد يقول قائلًا أن المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية في ليبيا في ذلك الوقت لم تكن لتتمكن من الوقوف أمام دروع الانقلابيين مهما كانت قوة تلك المؤسسات والتنظيمات.¹

تعتبر ليبيا أحدث الدول العربية استقلالاً في ذلك الوقت أفقرها، مما جعلها غير قادرة على أن تختزل التاريخ وتحقق تطوراً كبيراً أو تنمية قوية في تلك المؤسسات الدستورية والمنظمات الجماهيرية، بدرجة تجعلها تقاوم الحركات الانقلابية العسكرية.²

ويقول مصطفى أحمد بن حليم ومهما يكن من أمر فإننا في النظام الملكي اكتفينا بنظام برلماني بطيء التقدم قليل التطور، لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد ثماني عشرة سنة من الاستقلال ولا أبرئ نفسي من نصيبي في ذلك التقصير.

عندما وقع انقلاب أول سبتمبر 1969م والذي قام به مجموعة من الضباط الشباب من ذوي الرتب الصغيرة بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي أعلن الجمهورية العربية الليبية واستطاع أن يخلص بلاده من القوات الأجنبية في عام 1970م.³

الجزائر كانت آنذاك تحت رئاسة هواري بومدين، وكان موقفها العام داعماً لأي حركة تحررية أو تغيير ثوري في العالم العربي ضد الأنظمة التقليدية أو الموالية للغرب.

الجزائر رحبت بالانقلاب في ليبيا، خاصة أن النظام الجديد أعلن منذ البداية التزامه بقضايا العرب، مثل: موقف الجزائر من انقلاب 1969 كان داعماً بشكل واضح وسريع، وشكل الانقلاب نقطة

¹ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، د.د. دم. دط، دت، ص 540.

² كريمة حشاشنية وحمادي راضية، ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي (1951-1969م)، شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعي 8 ماي 19454 قالمة، 2018-2019، ص 66.

³ مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص 541.

انطلاق لتحالف جزائري-ليبي قوي استمر لسنوات، خاصة في إطار مواجهة النفوذ الغربي ودعم الحركات الثورية والقومية في العالمين العربي والإفريقي¹.

استقلال الجزائر سنة 1962 بعد حرب تحريرية دامت أكثر من سبع سنوات لم يكن حدثاً وطنياً فحسب، بل اعتُبر محطة محورية في تاريخ المغرب العربي. لقد مثّل هذا الاستقلال لحظة تعاطف ودعم واسعة من الدول المغاربية، على المستويات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، في إطار ما عرف لاحقاً بمشروع "التضامن المغاربي".

بعد الاستقلال، جعلت الجزائر بناء الاتحاد المغاربي أولوية في سياستها الخارجية، وشاركت في إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتعزيز العلاقات الاقتصادية، لتعزيز التعاون بين الدول المغاربية، وقعت الجزائر معاهدات الإخاء وحسن الجوار مع المغرب وليبيا وتونس وموريتانيا في فترات مختلفة بين 1969 و1984. كما صدر بيان زرالدة في 10 جوان 1988 عن اجتماع قادة دول المغرب العربي، الذي عُقد لدعم نضال الشعب الفلسطيني، ليعكس رغبة القادة المغاربة في تعزيز التعاون.

رغم التحديات التي ظهرت لاحقاً، يظل التضامن المغاربي بعد استقلال الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخ المغرب العربي، جسدت رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق وحدة إقليمية حقيقية، وإن كانت العقبات السياسية والحدودية قد حالت دون تحقيق هذا الحلم بالكامل².

• ¹Bouandel, Youcef, and Zoubir, Yahia H. **Algeria: The Challenge of Democracy and Political Pluralism**(Routledge, 1998) ;p177

²الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الموقع الإلكتروني <https://www.mfa.gov.dz>، اليوم

2025/04/25، الساعة 13:00

خلاصة الفصل الأول:

إن مصير الجزائر وليبيا مترابط أكثر من أي وقت مضى، فالتاريخ المشترك والتحديات الراهنة يفرضان على البلدين العمل معًا لبناء مستقبل قائم على السلام، والتتمية، والسيادة الوطنية، ولا شك أن قوة الإرادة السياسية وتكامل الجهود بين الشعبين قادرة على تحويل التحديات إلى فرص واعدة تضمن الازدهار لكل شمال إفريقيا.

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الليبية ما بين عامي

2011-1999

المبحث الأول: مجالات التعاون السياسي

المطلب الأول: الجزائر دورها ودعمها لليبيا في الاتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحصار الدولي على ليبيا

المطلب الثالث: العلاقة الجزائرية الليبية على ضوء اتحاد المغرب
العربي

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في العلاقات بين الجزائر وليبيا

المطلب الأول: الاستثمارات التجارية بين الجزائر وليبيا

المطلب الثاني: مشكلة التوارق بين الجزائر وليبيا

تمهيد:

شهدت العلاقات الجزائرية الليبية بين عامي 1999 و2011 تحسناً ملحوظاً، مدعوماً بروابط تاريخية وجغرافية مشتركة، تميزت هذه الفترة بتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، حيث سعت الدولتان إلى تنشيط اتحاد المغرب العربي وتنسيق الجهود في مواجهة التحديات الإقليمية مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية.

رغم بعض التباينات في المواقف تجاه قضايا إقليمية ودولية، حافظت الجزائر وليبيا على علاقات ودية، تجسدت في تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع اتفاقيات تعاون متعددة، إلا أن تأزم الأوضاع الليبية في عام 2011 وسقوط نظام القذافي شكّلا نقطة تحول في مسار العلاقات بين البلدين، مما استدعى إعادة تقييم السياسات والتوجهات الثنائية في ظل المتغيرات الجديدة.

المبحث الأول: مجالات التعاون السياسي بين ليبيا والجزائر

شهدت العلاقات السياسية بين الجزائر وليبيا تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعةً بالرغبة المشتركة في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون الثنائي. تركز هذا التعاون على تنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية، ولا سيما الأزمة الليبية، حيث تبنت الجزائر موقفاً داعماً للحل السياسي والحوار بين الأطراف الليبية.

كما شمل التعاون بين البلدين جهوداً مشتركة في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، بالإضافة إلى التنسيق في المحافل الدولية. وقد تم تعزيز هذا التعاون من خلال لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها القمم الثلاثية التي جمعت الجزائر وتونس وليبيا، والتي هدفت إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

المطلب الأول: الجزائر ودعمها لليبيا في الاتحاد الإفريقي

كان الرئيس معمر القذافي دوماً يندد بتطوير منظمة الاتحاد الإفريقي، وذلك عند حضوره في القمة الخامسة والثلاثين لمجلس رؤساء الدول والحكومات المنظمة للوحدة الإفريقية، المنعقدة بالجزائر خلال الفترة 12-14 جويلية 1999، فقدم دعوة لاستضافة بلده لمؤتمر استثنائي وقد وافق المؤتمر على ذلك.

انعقدت قمة سرت الاستثنائية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في دورته الرابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة من 8 إلى 9 سبتمبر 1999، وفيها نوقشت كيفية توحيد القارة وقدمت ليبيا مشروع أطلق عليها الولايات المتحدة الإفريقية.¹

ينبع اهتمام الجزائر بما يحدث في ليبيا أساساً من إدراكها أن أمنها متشابك مع أمن ليبيا، بمعنى آخر، يسهم استقرار جنوب شرق الجزائر في نجاح عمليات مكافحة الإرهاب التي أطلقتها البلاد منذ أوائل التسعينيات، وقد نجحت في احتواء الإرهاب إلى حد ما، إلا أنه لم ينفجر إلا بعد الأزمة الليبية عام 2011، وهنا تعد إستراتيجية لمواجهة أنشطة الجماعات المسلحة على الأراضي الجزائرية وعلى طول حدودها مع مالي وتونس، ستتدخل الجزائر

¹ عصموني خليفة، الولايات المتحدة الإفريقية بين الحلم والواقع، جامعة سعيدة، العدد الرابع، جوان 2015، ص 80

خارجيًا، مما يُثبت التزامها بوحدة ليبيا، ويدعو أيضًا إلى حل سلمي للأزمة الليبية؛ ولن تشارك في الاجتماعات الدولية التي تُنظمها الجهات التي تسعى إلى حلول عسكرية تدعم المبادرة الأفريقية (وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، والمهاجرين في ليبيا)¹ لإصدار قرار مماثل وتطبيقه بكل الوسائل، وقد قدم هذا القرار إلى مجلس الأمن بعد يومين فقط، وفي 17 مارس 2011، قدم إلى مجلس الأمن للبت فيه.

وفيما يتعلق بدعم الجزائر في اجتماعات الاتحاد الإفريقي تجاه ليبيا، فقد تضمنت:

- دعم الاستقرار الوطني.
 - وتشكيل حكومة وطنية جديدة.
 - إحتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.²
- في مجال مكافحة تهريب الأسلحة وتسلسل اللاجئين والمليشيات المتطرفة، سيتم تطوير وتنفيذ برامج تعاون حدودي ثنائية مشتركة بين ليبيا والجزائر وتونس، وقد اتفق على ذلك أيضًا في البيان المشترك لرؤساء الوزراء الصادر في 12 يناير 2013 بمدينة غدامس، ويأتي ذلك أيضًا تنفيذًا لخطة عمل طرابلس للتعاون العملي في مجال أمن الحدود التي عُقدت في طرابلس في 12 مارس 2013، وقد اتفقت الحكومتان في هذا الصدد على بدء الإشراف على الاتصالات من قبل ضابطين رفيعي المستوى من كل دولة، وأشار رئيس الوزراء عبد المالك سلال إلى أن التدهور الأمني الناتج عن انتشار الأسلحة على نطاق واسع في ليبيا لم يعد يُشكل خطرًا أمنيًا، بل أصبح تهديدًا لسلامة المنطقة ولذلك، حث جميع

¹ محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، الرياض، 2017، ص 14.

² محمد سبيطلي، المرجع السابق، ص 87.

الجهات المعنية في كل من الجزائر وليبيا على تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات، وأشار إلى أن "هذا يتطلب أيضًا بذل جهود لتأمين وحماية الحدود البرية المشتركة، لا سيما في ظل تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل".¹

كما أشار إلى أن الخطوات المتخذة حتى الآن في مجال تدريب الشرطة الليبية كانت مشجعة بين البلدين.

كما اتخذت الجزائر مبادرات في هذا التدريب خلال شهر مايو 2014 تمت دعوة وزراء خارج دول جوار ليبيا للاجتماع على هامش المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في الجزائر لمناقشة الأزمة الأمنية المتصاعدة في ظل الحكومة المنقسمة في ليبيا والصراع المسلح في غينيا.²

وفي 30 يوليو 2014 وصلوا إلى مطار طرابلس وسيطروا على العاصمة ومدينة بنغازي.

وفي 29 ديسمبر 2014، وقع رئيس الوزراء سلال ورئيس الوزراء الليبي علي زيدان اتفاقية بشأن تعزيز التعاون في مجال أمن الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة، وهذه هي زيارته الثانية إلى ليبيا، بعد زيارته الأولى في يناير 2012 لحضور القمة الثلاثية بين الجزائر وليبيا وتونس في مدينة غدامس الليبية، وفي القمة تعهدت الدول الثلاث المجاورة بتعزيز التعاون في مجالات مثل أمن الحدود، والحد من انتشار الأسلحة، ومراقبة أنشطة المنظمات الإرهابية.³

وصدر بيان مشترك عقب اللقاء بين الوفدين، تضمن التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع الجزائرية والليبية لضمان أمن الحدود، أكد سلال دعم بلاده لليبيا، وحذر مرة أخرى من إمكانية الانقسام والفوضى الأمنية في ليبيا، وفي افتتاحه للاجتماع، عزا السيد سلال تدهور الوضع الأمني إلى انتشار الأسلحة على نطاق واسع، وأشار إلى ضرورة مضاعفة الجهود للحد من

¹ محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 228.

² المرجع نفسه، ص 230

³ خالد علي العجيلي المحجوبي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم حركات التحررية إلى شراكات إستراتيجية، يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 14-15.

هذا الانتشار وتأمين الحدود المشتركة، قدم السيد عبد المالك سلا لمقترحات تدريبية لأفراد الشرطة والجيش الليبيين المسؤولين عن حماية الحدود المشتركة بين البلدين. هذه الزيارة وناقش الاجتماع ثلاثة قضايا أمنية هي تبادل المعلومات، والتنسيق بين وزارتي الداخلية، وتطوير خطط أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، وأكدت الزيارة اهتمام الجزائر بليبيا، وهو ما انعكس في البيان المشترك الذي طرح التوصيات والمخاوف وحث على مضاعفة الجهود لتجنب انقسام ليبيا والفوضى الأمنية.

في 3 يونيو 2014، حضر وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة المؤتمر الدولي الثاني لدعم ليبيا الذي عقد في روما بإيطاليا، وتأتي مشاركة الجزائر في هذا المؤتمر انطلاقاً من حرصها على المساهمة في كل الجهود الرامية إلى دعم إرساء أسس الدولة الليبية الحديثة، وتأتي هذه المشاركة انطلاقاً من مقتضيات الأخوة وعلاقات حسن الجوار، وتلبية لطلب المجتمع الدولي الذي يأمل أن تقف الجزائر إلى جانب بلدنا الشقيق وترافقنا في جهودنا الحثيثة لتحقيق مسار الانتقال الديمقراطي في أفضل الظروف ولصالح الأجيال القادمة، وحضر الاجتماع 25 دولة، بما في ذلك خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخمس منظمات دولية إقليمية، وقيّم الاجتماع مدى تنفيذ السلطات الليبية لمقررات مؤتمر باريس الذي عقد في 12 فبراير الماضي.¹

أكد الاجتماع، الذي عقد خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، على الدور المهم الذي تلعبه آلية التشاور لوزراء خارجية الدول المجاورة في دعم البلاد في مكافحة خطر الإرهاب الإقليمي، وأكد خلال اللقاء على دور آلية التشاور غير الرسمية هذه في تقديم الدعم لليبيا ومكافحة خطر الإرهاب هذه المرة، استعرض الوزراء آخر التطورات في ليبيا منذ اجتماعهم الأخير في الجزائر، وناقشوا سبل دعم التحول الديمقراطي في ليبيا واستعادة الأمن، تأتي أيضاً أن مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمرات باريس

¹ خالد علي العجيلي المحجوبي، المرجع السابق، ص 15

وروما ولقاء مالابو جميعها ضمن مساعي الجزائر لدعم جهود تسوية الأزمة الليبية وترسيخ أركان الدولة الحديثة؛ وهو ما يتوافق مع فرضية البحث.¹

وفي 13-07-2014م: نادى وزير الخارجية الجزائري، السيد رمضان لعمامرة، بمدينة الحمامات التونسية إلى تحديد ملامح المقاربة التي يمكن اعتمادها لتحفيز ومساندة الأطراف الليبية للانخراط في حوار جاد وشامل وصولاً إلى تخطي الأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها هذا الوطن، وطلب مندوبي هذه الأقطار بتعديل نهج يسمح بتأسيس حوار يضم كل الأطراف الليبية لحقن دماء الليبيين، وتحقيق الأمن والوئام الوطني وتقوية أسس مؤسسات الدولة والحفاظ على سيادتها ووحدتها أراضيها بعيداً عن أي تدخل أجنبي.²

وأكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن المرحلة الانتقالية العصبية التي تمر بها ليبيا تتطلب مواصلة الجهد الجماعي في دعم مسارها الانتقالي نحو مزيد من الأمن والاستقرار وبيّن أن واجب المسؤولية يفرض على دول جوار ليبيا العمل بجهد حثيث وكذلك البحث عن أنسب الوسائل لمساعدة الشعب الليبي الشقيق على تجاوز هذه الظروف الصعبة، واتخاذ قرارات تعزز استقرار هذا الوطن وتعزز حصانة الحدود مع دول الجوار، حيث ذكر أن الاجتماع الأول لدول جوار ليبيا بحث الأطر والآليات المناسبة لتقديم الدعم والمساندة إلى ليبيا وفق آلية مشتركة لدول الجوار بالتنسيق مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي لتبلور رؤية مشتركة وخارطة طريق وفق إرادة الأشقاء الليبيين وأولوياتهم.

إن ما دعا إليه وطلب به السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بمدينة الحمامات التونسية - في سبيل إنجاح الحوار الليبي لكل الأطراف الليبية من أجل تحقيق الوفاق يصب مباشرة في إطار إنهاء الأزمة الليبية وانتهاء النزاع، وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث.³

¹ خالد علي العجيلي المحجوبي، المرجع السابق، ص 16

² المرجع نفسه، ص 16-17.

³ خالد علي العجيلي المحجوبي، المرجع السابق، ص 17.

وفي تاريخ 2008-07-2014م : وجّه المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي إلى ليبيا السيد: ديليتا محمد ديليتا بالجزائر نداء من أجل فتح حوار في ليبيا بغية وضع حد للنزاع والتوصل إلى تحقيق السلام في هذا الوطن وصرح السيد: ديليتا عقب اللقاء الذي منحه إياه رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد رمضان العمامرة أوجه نداءً لبدء الحوار بغية التوصل إلى السلام ويفكر الأشقاء الليبيين في مصلحة ليبيا ويضعوا حداً للنزاع الذي يسبب إشكالية فعلية للشعب الليبي". وأردف أنه قدم إلى الجزائر لإجراء مباحثات والاطلاع على رؤية السيد العمامرة وموقف الجزائر.¹

وفي سياق الجولة التي قام بها في البلدان المجاورة لليبيا شدد أن الجزائر ستترأس اللجنة المكلفة بالشؤون الأمنية والعسكرية وهي أهم لجنة تهتم بالأساس بمشاكل الحدود، وفي اجتماع الحمامات الذي عُقد في الأسبوع المنصرم قرر وزراء خارجية البلدان المجاورة لليبيا تكوين لجنتين تُعنى الأولى بالشؤون الأمنية وترأسها الجزائر، فيما تُعنى الثانية التي تترأسها مصر بالجانب السياسي وذلك في إطار مساعدة ليبيا على تخطي أزمتها الراهنة إن ترأس الجزائر للجنة الشؤون الأمنية وفق قرار وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا الذي انعقد في الحمامات- يأتي في إطار المساعي الرامية وراء حل الأزمة الليبية، ويعكس ثقة الدول المجاورة لليبيا في قدرات الجزائر ومشاركتها في حل الأزمة وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث، وفي 30-7-2014م: ذكر رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد العمامرة أن الدبلوماسية الجزائرية كانت قد بادرت وبأكبر قدر من النجاعة بإقناع الجميع بأن الحلقة الجوهرية في حل الأزمة في ليبيا تكمن بالإضافة إلى الليبيين أنفسهم في البلدان المجاورة التي تترك ثقافة هذا البلد وتعلم تاريخه وتتأثر بشكل مباشر بانعكاسات وضعه الداخلي على حدودها. وعزا رئيس الدبلوماسية الجزائرية تعثر المبادرات الدولية التي تم تطبيقها خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى قصر تركيزها على

¹ المرجع نفسه، ص 18.

بناء المؤسسات المنتخبة دون الاهتمام بالمؤسسات العسكرية والأمنية ودون الاستناد بالقدر الكافي على الجيران.¹

اعتبر المحلل السياسي بومدين معاش أن مواقف رئيس الجمهورية خلال اجتماع لجنة الاتحاد الإفريقي بشأن ليبيا تعكس ثوابت الدبلوماسية الجزائرية، حيث أن أمن ليبيا واستقرارها مرتبط بأمن الجزائر.

وأشار معاش إلى أن المناخ الدولي الحالي قد يسهم في تحسين الأوضاع السياسية في ليبيا، داعياً إلى الحوار والمصالحة. كما نوه بتطورات الشرق الأوسط وتأثيرها على الوضع الليبي، حيث تسعى الولايات المتحدة لتهدئة التوترات.

ورحب بقرار المشاركين في اجتماع "برازافيل" لعقد مؤتمر جديد في أبريل المقبل بمدينة "سيرت"، معتبراً أن ذلك يتماشى مع رؤية الجزائر في تشجيع الحوار بين الأطراف الليبية. وأكد على أهمية بناء مؤسسات دستورية قوية بعيداً عن التدخلات الخارجية لتجاوز الهشاشة السياسية.²

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الحصار الدولي على ليبيا

إن ليبيا دولة جارة واستقرارها جزء من استقرارنا مثلما هو الحال في تونس تماماً، ووجود جيش أجنبي على الأرض الليبية يعتبر تهديداً مباشراً لسيادة الجزائر، ومن هذا المنطلق تجد الجزائر نفسها في وضعية حرجة، لذلك عارضت في البداية ثم تدرج موقفها نحو التحفظ ثم الموافقة على تدخل مجلس الأمن دون سواه، والحقيقة هناك جملة من المواقف تتحكم الموقف الجزائري منها:³

¹ خالد علي العجيلي المحجوبي، المرجع نفسه، ص 19

² معاش: مواقف رئيس الجمهورية حيال القضية الليبية تندرج ضمن ثوابت الدبلوماسية الجزائرية، الموقع الرسمي

للإذاعة الجزائرية، اليوم 2025/05/13، الساعة 12:40، الموقع

الإلكتروني <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40139>

³ محمد لعقاب، الحصار المدمر للربيع العربي هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع،

2018، ص 271.

1. لقد سبق للجزائر أن رفضت بتصريح الطلب الأمريكي لاستضافة قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا التي تعرف باسم الأفريكوم، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن توافق على التدخل العسكري في أي دولة خاصة إذا كانت دولة جارة مثل ليبيا.
 2. كما سبق للجزائر أيضا أن رفضت التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 خاصة أن هذا التدخل كان خارج مجلس الأمن، لذلك أصرت بخصوص ليبيا لكي يكون الحظر الجوي من قبل مجلس الأمن دون سواه.
 3. هناك العديد من الشواهد التي ما زالت ماثلة أساسا في عدم التدخل العسكري الأجنبي في دول ذات سيادة، فالعراق ومنذ الاحتلال المباشر عام 2003 ما زالت لم تستقر، وكذلك الحال بالنسبة لأفغانستان وهو القلق والتخوف من تكرار التجربة في ليبيا.¹
 4. إن للجزائر حدودا مع ليبيا بطول 989 كلم ما جعل الوضع المتفجر في ليبيا أكثر إزعاجا، كما أن الغموض الموجود ميدانيا يجعل الجزائر تميل أكثر نحو التحفظ، للحفاظ على أمنها أولا وأخيرا.
 5. إن تغيير نظام الحكم بالقوة من الخارج ليس حلا، وكذلك التغيير من الداخل بالقوة، كما أن البقاء في الحكم بالقوة لم يعد مقبولا، لذلك كان يجب على الجزائر أن توافق على فرض حظر جوي من طرف مجلس الأمن دون سواه.²
- لقد أعلن وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية الجزائري، عبد القادر مساهل، عن اجتماع مرتقب لدول الجوار الليبي لبحث الحلول السياسية في ليبيا، مشدداً على أهمية وحدة واستقرار البلاد ورفض التدخل العسكري.

¹ المرجع نفسه، ص 272.

² المرجع نفسه، ص 273.

تأتي هذه التصريحات في ظل استعداد دول غربية، بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم "داعش" في ليبيا، وهو ما يُعتبر تدخلاً عسكرياً ثانياً بعد تدخل الناتو السابق الذي أدى إلى تفشي الأسلحة والمليشيات.

أشار الكاتب الصحفي الليبي، عبد الباسط بن هامل، إلى أن الجماعات الإرهابية تستفيد من تدهور الأوضاع في ليبيا، حيث تتلقى الدعم المالي والتدريب، مما يزيد من خطر انتشارها في المنطقة، كما أكد أن ليبيا ليست بمعزل عن دول الجوار، وأن الوضع الحالي يهدد استقرار المنطقة بأسرها.¹

المطلب الثالث: العلاقة الجزائرية الليبية على ضوء اتحاد المغرب العربي

تتميز العلاقات البينية التي تجمع الجزائر وليبيا بالحركة والاستقرار مقارنة بعلاقاتها مع بقية الدول الإفريقية وحتى تلك الواقعة في الدائرة المتوسطية، فعلى سبيل المثال تتميز العلاقات الجزائرية الليبية بالقدم وبروابط تاريخية وثقافية قوية، لكن الاضطرابات السياسية في ليبيا منذ عام 2011م أدت إلى تعقيد هذه العلاقات خاصة بعد سقوط النظام السابق، ولطالما دعمت الجزائر العملية السياسية الشاملة في ليبيا ساعية إلى تحقيق استقرار الوضع من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة الليبية، حيث ترى الجزائر أهميتها في ظل الظروف الحالية التي تعرفها ليبيا تبرز أولويات رئيسية لا بد من التركيز عليها:

- تتعلق الأولى بتفادي تحويل الاستحقاق الانتخابي في ليبيا إلى غاية في حد ذاتها، فالغاية تبقى أشمل وأوسع.

¹ حمزة عتبي، كيف تنظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد "داعش"؟ اليوم 2025/05/13، الساعة

13:03، الموقع الإلكتروني <https://arabic.cnn.com/world/2016/02/17/algeria-military-intervention-libya>

- أما الأولوية الثانية فتتمثل في أهمية الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار والعمل على تثبيتته.

- أما الأولوية الثالثة فتركز على ضرورة دعم المبادرات والرغبات والمسارات التي تضع نصب أولوياتها حل الأزمة الليبية.¹

تعد العلاقات الجزائرية الليبية ركيزة أساسية في مسار التعاون المغربي، خاصة في ظل التحديات الإقليمية الراهنة وجمود مؤسسات اتحاد المغرب العربي، تاريخياً، شهدت هذه العلاقات تقلبات بين التقارب والتوتر، إلا أن المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة دفعت البلدين إلى تعزيز التنسيق الثنائي، في محاولة لملء الفراغ الذي خلفه تعطل الاتحاد المغربي.² حيث تعود العلاقات بين الجزائر وليبيا إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث سادها التعاون في عدة مجالات، غير أن هذه العلاقات شهدت توترات، خاصة خلال الأزمة الليبية عام 2011، عندما اتُهمت الجزائر بدعم نظام معمر القذافي وفتح الحدود أمامه لتهريب الأسلحة والمرتزقة أثناء الحرب الأهلية الليبية، كما ظهرت مشاكل تتعلق بترسيم نقاط الحدود بين البلدين.

في أكتوبر 2024، عقد رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي مباحثات مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في الجزائر، تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الاستراتيجي في مواجهة التحديات الإقليمية، أكد الجانبان على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين

¹ زاوي رابح، نحو شراكة إستراتيجية جديدة، مركز الخليج للأبحاث، العدد 203، 2024، ص 7

² عثمان لحياني، القمة الرئاسية الجزائرية التونسية الليبية الدورية: الاقتصاد والأمن محركان للعلاقات، 2024، العربي الجديد،

اليوم 2025/05/12، الساعة 11:54، الموقع الإلكتروني <https://www.alaraby.co.uk/politics> /القمة-الجزائرية-التونسية-

الليبية-الاقتصاد-والأمن-محركان-للعلاقات

ليبيا والجزائر، خاصة في ظل التحديات التي تهدد المنطقة، وعلى ضرورة استمرار التنسيق والتعاون لتجاوز المرحلة الحرجة التي تعيشها المنطقة العربية والإسلامية.¹

ونظراً لجمود مؤسسة اتحاد المغرب العربي، اتفقت الجزائر وتونس وليبيا على عقد قمة رئاسية دورية بينها، وهو ما يؤشر إلى رغبة الجزائر بتعزيز علاقاتها مع دول الجوار وتجاوز مؤسسة الاتحاد المجمدة منذ عام 2004، تعقد هذه القمم لمناقشة قضايا تأمين الحدود، مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتحديات الإقليمية والسياسية المشتركة بين هذه الدول².

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في العلاقات بين الجزائر وليبيا

¹حمادي معمري، ما حدود وآفاق القمة الثلاثية بين تونس والجزائر وليبيا؟، اليوم 2025/05/13، الساعة 12:48،

الموقع الإلكتروني <https://www.independentarabia.com/node/570956> /سياسة/تقارير/ما-حدود-آفاق-

القمة-الثلاثية-بين-تونس-والجزائر-وليبيا؟

² حمادي معمري، المرجع نفسه.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وليبيا تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مدفوعةً برغبة مشتركة في تعزيز التعاون الثنائي والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في كلا البلدين. تُعد هذه العلاقات جزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، خاصةً في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

تجلى هذا التعاون في عدة مبادرات، منها توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين. كما تم التركيز على تطوير البنية التحتية المشتركة، مثل فتح المعابر الحدودية، لتعزيز حركة السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت مجالس أعمال مشتركة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشاريع تنمية تخدم المصالح المشتركة.

المطلب الأول: الاستثمارات التجارية بين الجزائر وليبي

الثروات المعدنية يتوفر إتحاد المغرب العربي على موارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة، حيث يملك كما وافرًا من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، ولقد قدر احتياطي النفط للمنطقة بـ 54 مليار والغاز الطبيعي بحوالي 41 مليار متر مكعب في كلا من البلدين ليبيا والجزائر.¹

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع الدول المغاربية مقتصرًا فقط على نشاط الشركات الأمريكية في محال استغلال حقول النفط والغاز في الجزائر وليبيا، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية معترك المنافسة الاقتصادية مع أوروبا في مجالها الحيوي منذ منتصف التسعينيات الذي تزامن مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة بالجزائر منذ 1994 ، أفرز مؤشرات تصادم وتنافس بين الفرنسيين والأوروبيين من جهة والأمريكيين من

¹ أمينة بودريوة، تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 18، العدد

جهة أخرى على سوق استثمارية واستهلاكية كبيرة في منطقة المغرب العربي ستصل إلى 100 مليون مستهلك، وفي ظل هذه المعطيات التنافسية في المنطقة، يسعى الطرفان الفرنسي (الأوروبي) والأمريكي إلى إيجاد هامش تكامل وتوزيع المنافع الاقتصادية في منطقة المغرب العربي من خلال السعي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وإيجاد سوق استهلاكية واستثمارية مغربية موحدة تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.¹

كما تم الإعلان عن منطقة أخرى مع ليبيا تزامنا مع ترتيبات لإعادة فتح المعبر البري الدبداب غدامس بين الجزائر وليبيا، في خطوة تستهدف رفع حجم التبادلات التجارية بين البلدين لتصل إلى حدود 3.1 مليار دولار، كما أنه ومنذ شهر نوفمبر 2023، نجحت الدول الثلاث في إتمام الربط التزامني بين شبكات نقل الكهرباء بينها، ورفع حجم المبادلات البينية إلى أكثر من 02 % بينها.²

كما تعترم شركة "إيني" الإيطالية استثمار نحو 24 مليار يورو (26.24 مليار دولار) في الجزائر وليبيا ومصر على مدى 4 سنوات مقبلة، وفقا لما صرح به الرئيس التنفيذي للشركة كلاوديو ديسكالزي اليوم الثلاثاء.

وقال ديسكالزي إن الجزائر وليبيا ومصر يمكن أن تلعب دورا مهما في توريد المحروقات إلى أوروبا، لكنها تحتاج إلى استثمارات خارجية لتوسيع إنتاجها من الطاقة وتلبية الطلب المحلي المتزايد، بحسب ما نقلته عنه "رويترز".

¹ محمد عادل قصري، تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، جامعة

عاشور زيان الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، المجلد 26، العدد 01، ص 235.

² حمادي معمر، المرجع السابق، ص 11.

أضاف خلال مؤتمر للطاقة في مدينة رافينا الإيطالية: "بسبب النمو السكاني، يتزايد الطلب الداخلي في هذه الدول بنحو 7 إلى 8% سنوياً، وهذا يعني أنها بحاجة إلى الغاز... والاستثمار¹".

المطلب الثاني: مشكلة التوارق بين الجزائر وليبيا

يبلغ عدد الطوارق حسب أغلب الكتابات 1.5 مليون نسمة منهم 25 ألف فقط بالجزائر، والباقي يتوزعون بالدرجة الأولى في النيجر ومالي ثم ليبيا وبوركينا فاسو والغريب في هذا الشأن بالذات يفيد أن بعض الأوساط الأكاديمية الجزائرية مع الأسف كانت تفضل توطين اللاجئين الطوارق من الدول المجاورة والبالغ عددهم في التسعينات 500 ألف نسمة في الجزائر، أي الدفع باتجاه تكوين أقلية على الحدود الجنوبية بقرار جزائري². وقد اضطر الكثير من أسر الطوارق إلى النزوح إلى ليبيا التي وفرت في مرحلة أولى المأمن والملجأ للجميع.

وفي ثمانينيات القرن الماضي تلقى بعض الطوارق تكويناً عسكرياً في ليبيا لإعدادهم لخوض حروب في تشاد ولبنان وفلسطين بشكل خاص، وعاد بعضهم إلى بلدانهم الأصلية كمالي والنيجر للإسهام في حركات الطوارق المتمردة هناك. وبعد هذه التمردات لجأت إلى ليبيا موجة جديدة من الطوارق الفارين من الصراعات المحتدمة في مواطنهم الأصلية، وأصبح بعضهم ضباطاً في الجيش الليبي مثل سيدي الأمين وهو طوارقي مالي حارب في التسعينيات في صفوف حركة التمرد الطارقية المالية المعروفة باسم: "الجيش الثوري لتحرير أزواد".

¹إيني الإيطالية تعترم استثمار 24 مليار يورو في الجزائر وليبيا ومصر خلال 4 سنوات، المجلة الاقتصادية، اليوم 2025/05/13، الساعة 14:23، الموقع الإلكتروني

https://www.aleqt.com/2025/04/08/article_2759543.html

²عمار جفال، حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07 ، نوفمبر 2008، ص 10-11

وتتكون الفرقة الثانية والثلاثون من الجيش الليبي وهي الوحدة الخاصة التي كان يقودها خميس نجل القذافي من عدة مئات من الطوارق¹.

لقد شعرت الجزائر بنوع من التهديد خاصة بعد أن قام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بإنشاء معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعه لظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى دولة مستقلة لهم، وذلك وسيلة منه لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه وخصوصا الجزائر، خاصة أن الطوارق قد ورثوا جملة من الخصائص القتالية لتلك المرحلة التي أخذ فيها القذافي على عاتقه مسؤولية تدريب الطوارق على القتال، وما زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية من الطوارق وتهديداتهم، ومن تداعيات الحرب الأهلية الليبية هو عودة الجماعات الطارقية إلى كل من مالي والنيجر في أوت 2011 وهو ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة².

وفي ظل هذا الواقع الانقسامى للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر (تورطوا في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها)، وفي أحيان أخرى أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل الجزائر والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت تركز جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد³.

يتواجد الطوارق في منطقة "تمنراست و إليزي" التي تقع في جنوب شرق الجزائر و شمال جبال الطاسيلي و يقطنها طوارق و كما هم في منطقة "توات" التي تقع في الجنوب الغربي

¹ سرج دانييل، الطوارق بعد القذافي أي مستقبل لمنطقة الساحل؟، تقارير شبكة الجزيرة، 16 أكتوبر 2011، ص 2.

² برباش رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على لا من القومي الجزائري، المجلة الجزائرية

للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع، ديسمبر 2017، ص 249.

³ برباش رتيبة، المرجع السابق، ص 250.

من الصحراء الجزائرية و تبعد عن العاصمة بحوالي 1500 كلم ، وهي عبارة عن إقليم واسع ينزل من جهة الجنوب مع " وادي المساورة " الذي يطلق عليه طريق النخيل حتى معبر بنسخة المحترفين في وسط الصحراء، ويأخذ اتساعه من جهة الشرق في مسافات واسعة وتصور أشهرها، منذ نيل مالي استقلالها عام 1960 وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى مشتة بين الدول ذات السيادة التي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار الذي تجاهل الخصائص الأنثروبولوجية والتركيبية السكانية للمنطقة عند رسم الحدود السياسية لدول المستعمرة، فالتقسيم غير العادل خلق شعور العداء داخل النفوس الطارقية تجاه النخب الحاكمة، التي تستبعدهم عن العمليات السياسية والاقتصادية.¹

خلاصة الفصل الثاني:

¹ -David , **francis ,the regional impact of the armedconflict and french intervention in mail , noref report** . norwegen :peacebuildingresource centre , april 2013 , p13

ورغم التوترات التي شهدتها العلاقات خلال هذه الفترة، إلا أن الجزائر أعربت عن استعدادها للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة، مؤكدة التزامها بمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار، وبذلك، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية الليبية خلال هذه الحقبة مرت بمراحل من التقارب والتباعد، متأثرة بالتحولات السياسية والأمنية في المنطقة، مع الحفاظ على قنوات التواصل والتعاون بين البلدين.

الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية على ضوء الأزمة الليبية

المبحث الأول: الموقف الجزائري من القضية الليبية

المطلب الأول: الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية بعد
2011

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على العلاقات بين
البلدين

المطلب الأول: التحديات الأمنية على الحدود

المطلب الثالث: الاستقرار الداخلي لليبيا

تمهيد

لقد تجسدت العلاقات الجزائرية الليبية في سياقات متعددة من التعاون والتضامن، خصوصًا في ظل رغبة الجزائر في التوسط وإيجاد حلول سلمية للنزاع الليبي، ومن خلال المبادرات السياسية والدبلوماسية، تسعى الجزائر إلى الحفاظ على استقرار جارتها الشرقية، مع التركيز على احترام السيادة الليبية ورفض التدخلات الخارجية.

المبحث الأول: الموقف الجزائري من القضية الليبية

لطالما كانت الجزائر لاعباً رئيسياً في الشؤون الإقليمية لشمال إفريقيا، ومن بين أبرز القضايا التي اهتمت بها الجزائر في السنوات الأخيرة هي القضية الليبية، وقد تميز الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بالتركيز على مبدأ الحياد ودعم الحلول السلمية التي تحترم السيادة الوطنية لليبيا وتضمن مصالح جميع الأطراف الليبية، الجزائر كانت دائماً حريصة على تجنب التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، واعتبرت أن الحوار الوطني بين الأطراف الليبية هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع وبناء مستقبل مستقر.

المطلب الأول: الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية بعد 2011

رغم اختلاف السياسي الذي كان يسود العلاقات بين النظام معمر القذافي و نظام الجزائري طيلة سنوات الحكم القذافي، إلا أن النظام الجزائري اعترض بالقوة على قيام الثورة في ليبيا و قدم المساندة لنظام القذافي، وذلك لعدة اعتبارات سياسية و أمنية ، حيث كان ينظر النظام الجزائري للانتفاضة الشعبية في ليبيا على أنها امتداد لثورات الربيع العربي التي مست مصر و تونس، و أن تأثيرها سيتمدد شرقا نحو الجزائر و المغرب هذا من الجانب السياسي ، أما من الجانب الأمني و العسكري فقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا التدخل العسكري الأجنبي لإسقاط النظام في ليبيا لما له من انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني في المنطقة ، حيث رفضت الجزائر لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر بتاريخ 12 مارس 2011، و الذي أعطى الشرعية الكاملة للتدخل الأجنبي في ليبيا معارضا بذلك مبادئ الجامعة العربية¹.

و يفسر موقف الجزائر على أنه تخوف من انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر في حالة التدخل العسكري و ما ينجر عنه من فوضى انتشار السلاح والتفريب و ظهور مليشيات

¹ اديدواي محمد أمين، رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة عباس غرور خنشلة - الجزائر، العدد 01 ، جوان 2022 ، ص 43.

مسلحة تهدد الاستقرار في المنطقة ، و تقوية الجماعات الإرهابية ، و هذا ما عانت الجزائر منه بالفعل بعدما شهدت المنطقة الحدودية التي تربط بين الجزائر وليبيا بحوالي 900 كلم نشاطات غير مسبوقة لجماعات الإرهابية والتي جعلت من ليبيا منطقة لعبور السلاح نحو الساحل الإفريقي بعد انتشار الفوضى الداخلية إثر سقوط النظام¹ كما أن التخوف الجزائري من انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا كان في محله حيث تعرضت الجزائر لتهديد إرهابي في قاعدة تيقنتورين في 2013 ، و الذي يعتبر لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال وكان السبب المباشر المليشيات المسلحة التي دخلت من ليبيا، أضف إلى ذلك أن ليبيا أصبحت المورد الرئيسي للإرهاب في المغرب العربي و هذا ما شكل تهديدا آخر للجزائر من الجهة الجنوب الشرقي.

أما المحدد السياسي لتفسير الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية فمرده للثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات الداخلية للدول واحترام سيادة الدول.²

كما أن استقبال الجزائر لعائلة معمر القذافي بعد سقوط النظام الليبي كان عاملا آخر في توتر العلاقات بين الثوار والنظام الجزائري، حيث اعتبر البعض أن النظام الجزائري كان ضد الثورة الشعبية الليبية وانه قدم مساعدات هامة للعائلة القذافي، هذا ما خلق تشنج في العلاقات بين النظام الجزائري والمجلس الانتقالي الليبي.³

¹ بلخيرات حوسين ، الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 01 ، مجلد 11، ص 55.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق.

³ ديداوي محمد أمين، المرجع السابق، ص 44.

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة

يهدف النشاط الدبلوماسي المتنامي في القارة الإفريقية في مجال السلم والأمن، الأمر الذي لفت انتباه المجتمع الدولي للدور الذي تلعبه الجزائر في إفريقيا، وتساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي ومن ثم الدولي، وإقناع الرأي العالمي بالنوايا الحسنة للسياسة الجزائرية، ومحو النظرة التي كانت تربطها دائماً بالإرهاب، كما تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الخارجية الإفريقية¹.

وأن المحددات المتحركة في الدبلوماسية الجزائرية كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة لأخرى، وتنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة، والتي تحكم العلاقات بين الدول وتستمد دورها في الغالب مما توفره السياسة الداخلية.

أعلنت الجزائر موقفها ضد أي تدخل أجنبي بليبيا، فضلاً عن معارضتها لأي دعوة لها للعب دور عسكري في ليبيا، ورغم الأخبار المتداولة التي وضحت مواقف دول مؤثرة مثل إيطاليا وفرنسا ومصر عن نيتها للتدخل العسكري في ليبيا، وفي عام 2014 تم تشكيل لجنتين أحدهما أمنية وعسكرية ترأسها الجزائر وأخرى سياسة ترأسها مصر للتنسيق مع أطراف الصراع المختلفة في سبيل إنهاء الأزمة الليبية، إلا أن مصر قد تدخلت وبشكل مباشر بدعم أحد أطراف الصراع عسكرياً.

أصبحت الأزمة الليبية تشكل خطراً كبيراً على المنطقة، مما شكل أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المسلحة وهو ما دفع الجزائر بمبادرة في شهر مايو 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا للاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عمل الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة

¹ هيبه دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر،

العدد 07، يونيو 2015م)، ص 20.

على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي.¹

وجاء الاجتماع الثاني في غينيا يونيو 2014 على هامش القمة الإفريقية من أجل توضيح مزيد من الرؤى والمقاربة حول مساعدة الليبيين في تجاوز الأزمة الأمنية دون إراقة الدماء وتقادي تقسيم الدولة الليبية إلى إمارات تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، وواجهت الدبلوماسية الجزائرية وضعا إقليمياً معقداً خاصة من الدول (تشاد، مصر، النيجر) التي كانت تدافع عن التدخل العسكري غير المحسوب في الأزمة.

ثم انعقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول الجوار في تونس الذي توسع إلى ممثلي كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وكان يندرج ضمن الخيار السياسي ودعم المصالحة الوطنية بين الرفقاء الليبيين، وضرورة احترام وحدة ليبيا وسلامتها الترابية، ووقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها الميليشيات المختلفة، ودعوة كافة الأطراف السياسية في ليبيا إلى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة الأزمة الليبية بشقيها السياسي والأمني.² لم تركز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي، وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، للعمل على مساعدة الأطراف السياسية على الحوار مع بعضها البعض والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية، لقد أدت هذه الجهود السياسية إلى تنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية، وقادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، ومن بين تلك المبادرات الاجتماع الذي عقد في مارس 2015 بالجزائر وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيد برناردينوليون، ونتج عن هذا الاجتماع مجموعة من النقاط على النحو التالي:

¹الببيب بقاص، وعبدالرحمن هزيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، رسالة

ماجستير، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م، ص 61.

²زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحريك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، سبتمبر 2014، متاح

على <https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx>، اليوم 27/04/2025، الساعة 14:24

- ضرورة التعهد على حماية وحدة ليبيا الوطنية.
 - الالتزام بالإعلان الدستوري لمبادئ ثورة 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
 - تأكيد المشاركين بالالتزام التام بإعادة تنظيم وبناء الجيش والأجهزة الأمنية.
 - الالتزام باحترام العملية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
- وترتكز الدبلوماسية الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، وتتمثل في تعزيز الحوار بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم في مالي، تثبيت معادلة الحوار السياسي، والعمل ضمن الأطر المؤسسية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، والجزائر تعمل وفق المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقر بدور المقاربة الجزائرية.¹
- وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا على مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:²
- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلاً للأزمة، وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة. وإعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئياً، لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية.

¹الببيب بقاص، وعبدالرحمن هزيل، مرجع سبق ذكره، ص 63.

²كريمة عطوات، السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة 1999-2018 تجاه دول الجوار المغربي

أنموذجاً، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018م، ص 59.

تتمتع الجزائر بخبرة واسعة في جهود مكافحة الإرهاب، ونظراً لعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع الأطراف المتصارعة في ليبيا، يمكنها أن تلعب دوراً دبلوماسياً مهماً أيضاً، كما أن الحكومة الجزائرية على علاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية المرتبطة بالإخوان، والتي يمكن أن تكون بمثابة حلقة وصل للإسلاميين الليبيين.¹

حاولت الجزائر الاستفادة من الوساطة الناجحة في الحوار بين الماليين التي أدت في 1 مارس إلى توقيع اتفاق سلام حيث الأكثر فهماً للمجتمع الليبي، كما أنها تمتلك معرفة عميقة بالمنطقة مما يعطيها قاعدة جيدة للعمل السياسي²، حيث أطلقت مسار للحوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالجزائر منذ شهر مارس 2015، وتسعى الجزائر إلى التوصل لحل سياسي يقوم على إشراك جميع الأطراف لقطع الطريق على المجموعات الجهادية وتجنب المزيد من التدخل الأجنبي.

ويعد الموقف الأكثر حداثة هو إعلان التوقيع على ميثاق السلم والمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية بتاريخ يوليو 2015 في مدينة الصخيرات المغربية، وكان مضمون الميثاق بصفة عامة يستجيب للخطوط العامة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الأمنية الليبية والتي تتمثل في:

- الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي.
- إنهاء المظاهر المسلحة في الشوارع.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل والقضاء على الإرهاب.

¹Y acine Boudhane," Algeria's Role in Solving the Libya Crisis", Washington Institute for Near East Policy, 28 aug 2014, Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-role-solving-libya-crisis>.

²Arnaldo Guidotti," ALGERIAN VIEW ON LIBYA". 18/11/2015, Available at:

<http://europelibya.blogspot.com/2015/03/algerian-view-on-libya-2832015.html>.

- وقد أعلنت الجزائر عن دعمها لتلك المبادرة، لأنها تتسق مع المسارات الكبرى للموقف الجزائري نحو دول الجوار وإستراتيجية تسوية الأزمات وتثبيت الاستقرار الإقليمي.
- ثم قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات يمكن إيجازها على النحو الآتي:
- تشكيل تنسيقية ما بين دول الجوار الليبي لإيجاد حل للأزمة السياسية، واستضافة شخصيات فاعلة في الأزمة الليبية.
 - القيام بوساطة بين الأطراف المتنازعة مع وجهاء جنوب ليبيا لوقف الاقتتال بين قبيلتي التبو والطوارق.
 - إعادة فتح الحدود في 2015 لأغراض إنسانية بعد غلقها في سنة 2014، وتقديم مساعدات إنسانية لليبيين المقيمين في المناطق الحدودية مع الجزائر.
 - دعم الجهود الأممية التي أدرجت ضمن الاتفاق السياسي الليبي، وهي اجتماعات مهدت فيما بعد، وفي شكل تكاملي مع اجتماعات الصخيرات إلى توقيع مسودة الاتفاق الخامس إلى جانب دعم الجزائر لجهود الأمم المتحدة.
- وبناءً على ذلك تعد الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية خصوصاً على الصعيد الأمني، بحكم الموقع الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جداً وغير متحكم فيها بالشكل المطلوب، وهذا دفع الجزائر للانخراط بقوة في الملف الليبي، وعرض الوساطة للمساهمة في تسوية سلمية ومنع أي تدخل أجنبي، وسعت الجزائر إلى دعم الجهود الأممية الرامية إلى الوصول إلى اتفاق بشأن الصراع السياسي¹.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على العلاقات بين البلدين

¹راوية تبنينة، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2019، ص 216.

تأثرت العلاقات الجزائرية الليبية بشكل كبير بسبب الأزمة الليبية، لكن الجزائر، التي ترتبط بليبيا جغرافيا مشتركة وتاريخ طويل، تسعى للحفاظ على استقرار جارتها. رغم التحديات الأمنية، تحرص الجزائر على دعم الحلول السلمية والحفاظ على سيادة ليبيا، العلاقات بين البلدين شهدت بعض التوترات، لكنها تظل قائمة على التعاون في مجالات عدة، خاصة في الأمن والدبلوماسية.

المطلب الأول: التحديات الأمنية على الحدود بين البلدين

إن حالة الأمن التي أفرزتها الأزمة الليبية على الجوار الإقليمي، تعتبر الاعتداء على القاعدة الغازية "بتقنورين" والذي يعد علامة فارقة في الخارطة الأمنية للجزائر سواء من حيث الهدف أو مستوى الرد الأمني، ويمكن القول أنها كانت عملية غير مسبقة في عمل الجماعات الإرهابية، إذ ولأول مرة يتم استهداف مجمع نفطي بحجم قاعدة تقنورين، بحيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 25 مليون متر مكعب يوميا موجهة للتصدير، وما أعطى لهذه العملية الإرهابية بعدا في السياسة الأمنية الجزائرية وحتى الدولية كونها جاءت في وضع يعرف تحولات كبيرة في المنطقة وعلى رأسها الأزمة في مالي وليبيا، وقد جاءت التحقيقات لتقول أن انطلاق الجماعة الإرهابية التي اعتدت على المجمع الغازي كان من الأراضي الليبية¹.

وبالرجوع لطبيعة الهدف نجد أن الاعتداء شكل ضربة قوية للاقتصاد الوطني -الذي يمثل ضلع أساسي في سياسة الأمن القومي، فهذا المركب ينتج ما نسبته 12% من الإنتاج الوطني، أي ما يقارب 09 ملايين متر مكعب من الغاز سنويا²، من ناحية أخرى يعد هذا الاعتداء تحولا في تكتيكات الجماعات الإرهابية التي تبحث على عمليات ذات صدى أوسع، كما أنها

¹المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2012، ص 04.

²سمية يوسف، "الجزائر خسرت 90 مليون دولار منذ توقف مصنع تقنورين"، الخبر اليومي، العدد 6969، 20 جانفي 2013، ص 03.

تحاول من خلال هذه العمليات استدراج للقوى الغربية للمنطقة حتى تقدم مبرراً في محاربتها، وهو الأمر الذي حدث في مالي من قبل.

من هنا جاء تعامل الجزائر مع أزمة احتجاز الرهائن في تيفنتورين حاداً نتيجة تخوفها من أن تتحول إلى المكان الرخو الذي يستوعب امتدادات الأزمة في ليبيا، في استنساخ لتجربة باكستان من جراء سماحها للتدخل الغربي في أفغانستان باستخدام أجوائها، لذلك كانت الجزائر حازمة في موقفها في إنهاء الأزمة منفردة دون أية مشاورات دولية لاعتبارات مختلفة، وكانت عملية الحسم العسكري في تيفنتورين رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة.¹

بعثت الجزائر عبر الحسم العسكري برسالة للتنظيمات الإرهابية مفادها أنها لن تكون فناءً خلفياً تحكمه توازنات الوضع في مالي كما انه على الجماعات الإرهابية أن لا تترهن على هكذا عمليات في المستقبل، فالجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين.

صدّرت الجزائر أزمة تيفنتورين من منظور أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة لتبرر موقفها السابق في رفض هذا التدخل.

هذه العملية في تيفنتورين توضح حجم التحديات والتهديدات التي أضحت تواجهها الجزائر بعد انفجار الأزمة في ليبيا وتداعياتها الإقليمية، من هنا كانت ولا تزال مسألة تأمين الحدود المعضلة الأمنية بالنسبة للجزائر، وهو الأمر الذي دفع بها -أي الجزائر- إلى تقديم مقاربة إقليمية شاملة لمواجهة التحديات والتهديدات.

في الجانب الأمني والعسكري ركزت الجزائر على ضرورة تأمين حدودها، والتي تفوق 7000 كلم وغالبيتها غير مستقرة، ابتداءً من ليبيا 982 كلم، وتونس 965 كلم والمغرب 1559، وجنوباً مع النيجر 956 كلم، ومالي 1376، وموريتانيا 463 كلم، و42 كلم مع الصحراء الغربية، بالإضافة إلى شريط ساحلي يفوق 1200 كلم، ومراقبة الحدود يتطلب تنسيقاً واتفاقاً بين الطرفين لتقاسم الأعباء، وهو الأمر الغير متوفر في عديد المناطق في جوار الجزائر على

¹ المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2014، ص 84.

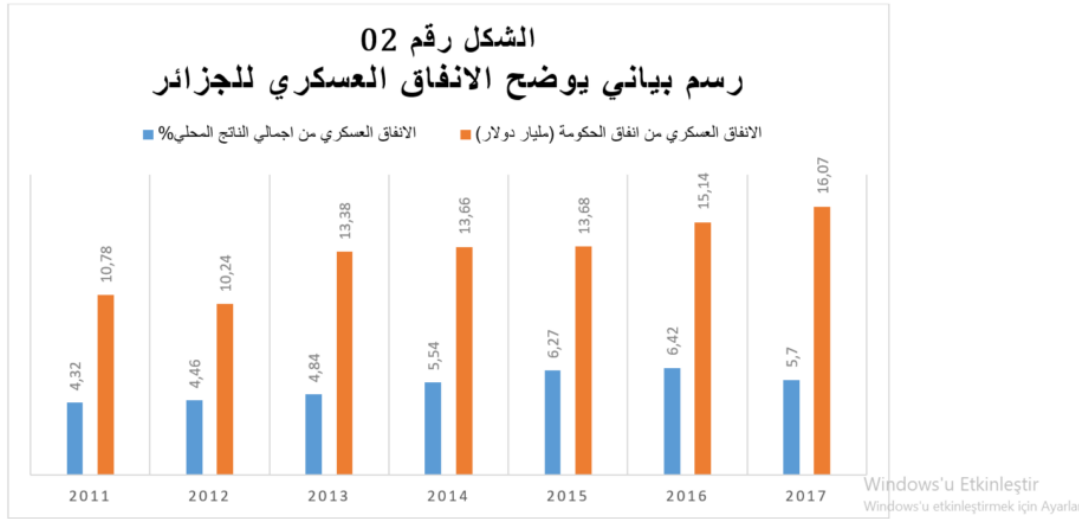
غرار الأزمة في ليبيا التي جعلت من مسألة تأمين الحدود بالنسبة للقوى الأمنية الليبية مسألة ثانوية مقارنة بما يحدث من انقسامات داخلية وحالة النزاع، عكس أولوية تأمين الحدود بالنسبة للجزائر أما في حالة الحدود الشرقية مع تونس فما يميز الجيش التونسي هو محدودية الموارد مما يجعل قضية تأمين الحدود بالنسبة له أمر مرهق¹، لذلك نجد أن الجزائر تتحمل أعباء أكبر، أما في الحالة الجنوبية مع انهيار الدولة في شمال مالي وغيابها يجعل الجزائر وحيدة في تأمين الحدود وهشاشة الوضع مع النيجر وصعوبة المنطقة، وكذلك الأمر بالنسبة للحدود الغربية.

كل هذا يجعل هناك أعباء أكبر على الجزائر وجيشها في ظل الظروف الراهنة، وهو ما دفع بها إلى تشر المزيد من الوحدات والرفع من مستوى الجاهزية والاستعداد القتالي، كما دفع بها إلى الزيادة من نسبة التسلح ورفع الميزانية المخصصة للدفاع، وفي هذا الصدد أشار تقرير للمعهد السويدي للإحصاءات العسكرية (SEPPRI) أن الجزائر أكثر دول إفريقيا تسليحاً منذ سنة 2011، وأرجع المعهد هذه الإحصاءات إلى الأوضاع المتدهورة على حدودها الجنوبية بعد الأزمة الليبية، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يعادل 44% أي 25 مليار سنة 2011 في إطار نسبة تسليح افريقية تقدر بـ 6,8%.²

ومع تزايد التهديدات وفي ظل حالة الفوضى التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي وهشاشة الدولة في ليبيا زادت مخاوف الجزائر كما سبق الإشارة إليه، الأمر الذي دفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة، ويمكن التعرف على بعض الإحصائيات للسنوات التي تلت بداية الأزمة في ليبيا اعتماداً على إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SEPPRI) من خلال الرسم البياني التالي:

¹ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 8.

² معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ستوكهولم، 2011، ص 346.



المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ستوكهولم، 2011، ص346

تتم هذه الإحصائيات للسنوات التي تلت انفجار الأزمة الليبية بعد 2011 ارتفاع متزايد لحجم التسلح والإنفاق العسكري، وهذا يرجع لسببين رئيسيين، الأول هو انتشار حالة الفوضى الأمنية في الجوار الإقليمي بعد 2011 دفعت بالجزائر إلى مضاعفة نشر قواتها العسكرية على طول الحدود بالكامل لضمان منع أي خرق حدودي محتمل، ومنع تأثر أمنها الوطني بالاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المجاورة¹.

هذا الوضع الذي تتعرض له الجزائر في ظل الأوضاع الإقليمية التي تلت الأزمة في ليبيا من انتشار السلاح بالمنطقة وتقاطع مصالح الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة يستلزم موارد مالية وبشرية كبيرة للحفاظ على الأمن القومي، لذلك توجهت الجزائر للرفع من موازنتها للدفاع كما تم الإشارة إليه من قبل.

والسبب الثاني يرجع لاستغلال الجزائر ارتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمية بعد 2011، وزيادة المداخل لتحاول تدارك ما فاتتها في مجال التسلح، خاصة أنها لاقت تضيق عن وارداتها العسكرية في فترة العشرية السوداء في التسعينات من الدول الغربية تحديداً، التي تنكرت لتضحياتها وضلت وحيدة في مواجهة الإرهاب، وبعد اعتراف العالم بتجربتها الرائدة في

¹ عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص

علاقات دولية، بآنتة: جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008/2009، ص129

مواجهة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 أضحت شريك ذو مصداقية واعتراف بتجربتها في مواجهة الإرهاب.

هذا ولا يمكن إغفال التوجه العام للجزائر نحو الاحترافية لجيشها الأمر الذي يجعل منه يواكب التطور التكنولوجي في العالم من أجل ضمان حماية للسيادة الوطنية والسلامة الترابية، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي حديثه عن النهج الذي يتبعه الجيش الوطني في السنوات الأخيرة بقوله: "درب أوصل الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني في زمن وجيز بل وقياسي إلى بناء جيش قوي بكل ما تعنيه عبارة القوة من معنى".¹

هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المغرب العربي والساحل الأفريقي وهو ما دفع بالجنرال "دافيد رودريغاز" في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة "أفريكوم" حيث صرح قائلاً "أنّ الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار المحدقة بها".²

من هنا يمكن القول أن الجزائر على المستوى العسكري سعت لتوظيف قدراتها القتالية مستعينة بالخبرة التي اكتسبتها نتيجة حربها على الإرهاب لأكثر من عقد من الزمن، لذلك سارعت إلى نشر مزيد من الوحدات العسكرية والسعي لتطوير منظومة تسليح لحماية سلامتها الترابية، إلا أن الجانب العسكري لوحده غير كافٍ في ضمان الأمن القومي للدولة وخاصة في ظل طبيعة تهديدات لا تماثلية لا، لذلك فإن الجزائر اعتمدت المسار الدبلوماسي في سعي منها لتفكيك الأزمات في جوارها الإقليمي، فكان نجاحها كبيراً في مالي، وكانت لها جهوداً دبلوماسية في محاولة لم شمل أطراف النزاع في ليبيا، وغيرها من التحركات الدبلوماسية.³

¹ افتتاحية الجيش، "على درب اكتساب القوة"، الجيش، ع662، سبتمبر 2018، ص03.

² يحي كواج، "رئيس أفريكوم المقبل دافيد رودريغاز أمام الكونغرس: الجزائر الرائد الإقليمي في المنطقة"، الجزائر نيوز،

15 فيفري 2013، ص05.

³ Aaron Zelin, "The IslamicState's Model", (THE WASHINGTON INSTITUT, January 28, 2015, 21/09/2018) at: : <https://2u.pw/IJB4peC>

المطلب الثاني: الاستقرار الداخلي لليبيا وانعكاسه على العلاقات الجزائرية الليبية

الاستقرار الداخلي لليبيا لا يزال ضعيفا وعرضة للتحديات المتنوعة، نتيجة تداخل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية. فيما يلي نظرة شاملة على أهم الصعوبات والمسااعي المبذولة لتحقيق الاستقرار:

- الانقسام السياسي وتعدد الحكومات: تعيش ليبيا حالة من الانقسام بين حكومتين متنافستين في الشرق والغرب، مما يعيق توحيد المؤسسات الوطنية ويزيد من تعقيد المشهد السياسي.
- انتشار الميليشيات المسلحة: تنتشر الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني ويقوض سلطة الدولة.
- تدخلات خارجية متضاربة: تتدخل قوى إقليمية ودولية في الشأن الليبي، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويحول دون الوصول إلى حلول داخلية مستقلة.
- فشل المسارات الانتقالية: لم تنجح المبادرات السابقة، مثل اتفاق الصخيرات، في تحقيق الاستقرار المنشود، بسبب تعارض المصالح وعدم التزام الأطراف المعنية.
- ضعف المؤسسات الأمنية: تعاني الأجهزة الأمنية من ضعف في الهيكلة والقدرات، مما يحد من قدرتها على فرض القانون وضمان الأمن¹.

الجهود والمبادرات لتحقيق الاستقرار

- مبادرة الأمم المتحدة: أطلقت الأمم المتحدة مبادرة لتشكيل لجنة استشارية تضم خبراء وشخصيات ليبية بارزة، بهدف وضع خارطة طريق للانتخابات وتوحيد المؤسسات.

¹ إدريس احميد، الأزمة الليبية... الحل داخلي أم خارجي، نشر يوم 4 فيفري 2025 عبر موقع عين ليبيا، الموقع الإلكتروني dohainstitute.org، يوم 2025/04/27، الساعة 19:27.

- إصلاحات في البنك المركزي: تم التوصل إلى اتفاق لتعيين محافظ جديد للبنك المركزي، بهدف تعزيز الشفافية وتحقيق التوازن بين المناطق الليبية المختلفة.
- إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية: تسعى ليبيا إلى إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتطوير قدراتها، لضمان الأمن والاستقرار في البلاد¹.
- رغم التحديات الكبيرة، هناك فرص حقيقية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، من خلال:
- توحيد المؤسسات الوطنية: يعد توحيد المؤسسات خطوة أساسية نحو بناء دولة قوية ومستقرة.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة: تُعتبر الانتخابات وسيلة مهمة لإعادة الشرعية للمؤسسات وتحقيق تطلعات الشعب الليبي.
- تعزيز الحوار والمصالحة: يساهم الحوار بين مختلف الأطراف في بناء الثقة وتحقيق التوافق الوطني.
- دعم المجتمع الدولي: يُعتبر الدعم الدولي ضروريًا لمساندة ليبيا في جهودها نحو الاستقرار والتنمية².

خلاصة الفصل الثالث:

في ضوء الأزمة الليبية، تبقى الجزائر ملتزمة بمسارها الثابت في دعم الحلول السلمية، مؤكدة على ضرورة احترام السيادة الوطنية لليبيا وعدم التدخلات الخارجية.

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا"، إصدارات المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا، جامعة الجفرة ليبيا، 16/15 نوفمبر 2020، ص 150.

² EDITH M. LEDERER ; "UN announces initiative to overcome political deadlock in Libya" - AP News ; December 17, 2024 ; LINK

https://apnews.com/article/eca3b6af8c3525a769d0366db3afd46c?utm_source=chatgpt.com;

27 /04/2025 ; 20 :30

وعلى الرغم من التحديات، تواصل الجزائر دورها الفاعل في مساعي التوسط بين الأطراف الليبية، ساعية إلى تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة من خلال الحوار والمصالحة الوطنية. إن تعزيز التعاون الثنائي بين الجزائر وليبيا يمثل خطوة أساسية نحو بناء مستقبل آمن ومستقر لشعوب المنطقة.

الختام

خاتمة:

تميزت العلاقات الجزائرية-الليبية خلال الفترة من 1999 إلى 2011 بتقارب ملحوظ، مدفوعاً برغبة مشتركة في تعزيز التعاون الثنائي في مجالات متعددة، لا سيما الاقتصادية والأمنية، شهدت هذه المرحلة إلغاء القيود الجمركية وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، مما أسهم في رفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، كما تم التركيز على مشاريع التكامل الاقتصادي والبنية التحتية، في إطار جهود تفعيل الاتحاد المغاربي.

على الصعيد الأمني، عملت الجزائر وليبيا على تعزيز التنسيق لمواجهة التحديات المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في المناطق الحدودية، وقد تجلّى هذا التعاون في تبادل المعلومات الأمنية وتنفيذ عمليات مشتركة لضبط الحدود.

إلا أن اندلاع الثورة الليبية عام 2011 شكل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين. فقد اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بدعم نظام القذافي، مما أدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية، كما أدى دخول أفراد من عائلة القذافي إلى الأراضي الجزائرية إلى زيادة حدة التوتر.

على الرغم من هذه التحديات، سعت الجزائر إلى تبني موقف حيادي، داعية إلى حل سلمي للأزمة الليبية، ورافضة لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا، وقد قامت الجزائر بدور الوسيط في العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الوضع في ليبيا تحول إلى أزمة تعصف بالأمن والاستقرار مع ظهور جماعات مسلحة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية زادت الوضع تعقيداً وتأزماً.
- نشأة الأزمة في ليبيا كانت محلية لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، مع عوامل أخرى خارجية منها تدخل حلف شمال الأطلسي عسكرياً وفرض حظر جوي لحماية المدنيين.

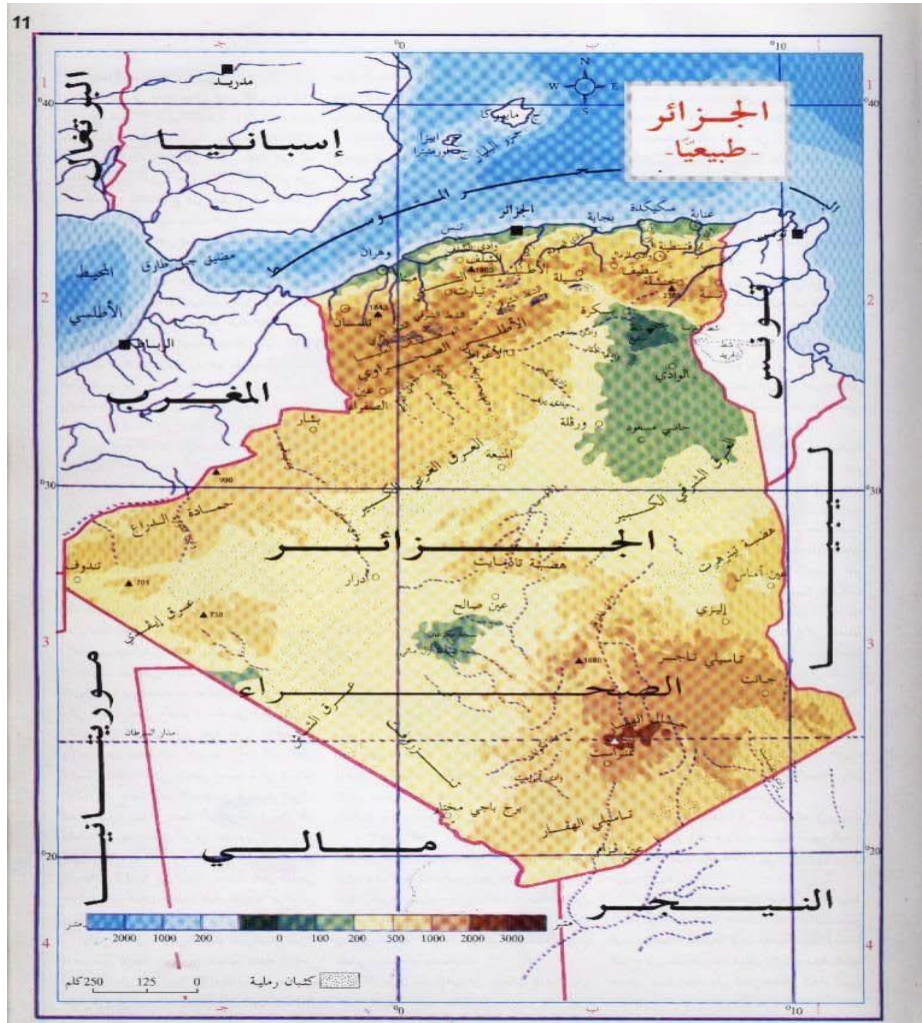
خاتمة

- ثبت صحة الفرض بأن التدخلات الخارجية عملت على تأزم الوضع الليبي الداخلي كما وضحت الدراسة في مباحثها، وأن تدخل حلف الناتو وسقوط الرئيس معمر القذافي أدى انهيار الدولة بأركانها وأصبحت ساحة حرب أهلية.
- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلاً للأزمة، وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- تركز الجزائر في سياستها الخارجية على مجموعة من المبادئ والثوابت على مدار السنوات الماضية، ومنها مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحسن الجوار والتعاون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ عدم المساس بالحدود، وحل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.
- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئياً، لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية.
- سعت الجزائر إلى دعم الجهود الأممية الرامية إلى الوصول إلى اتفاق بشأن الصراع، ومن خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا على مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي.
- في الختام، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية-الليبية بين عامي 1999 و2011 مرت بمرحلة من التعاون والتقارب، تخللتها تحديات سياسية وأمنية، خاصة في ظل التغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، وتبرز أهمية هذه العلاقات في السياق المغربي، حيث يشكل التعاون بين الجزائر وليبيا ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة الجزائر المرجع: نويشي زينب، العلاقات الجزائرية العراقية (1965-1978)، مذكرة
 ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 97



الملاحق

الملحق رقم 02: خريطة ليبيا المرجع، موقع مصلحة المساحة، -<https://d->

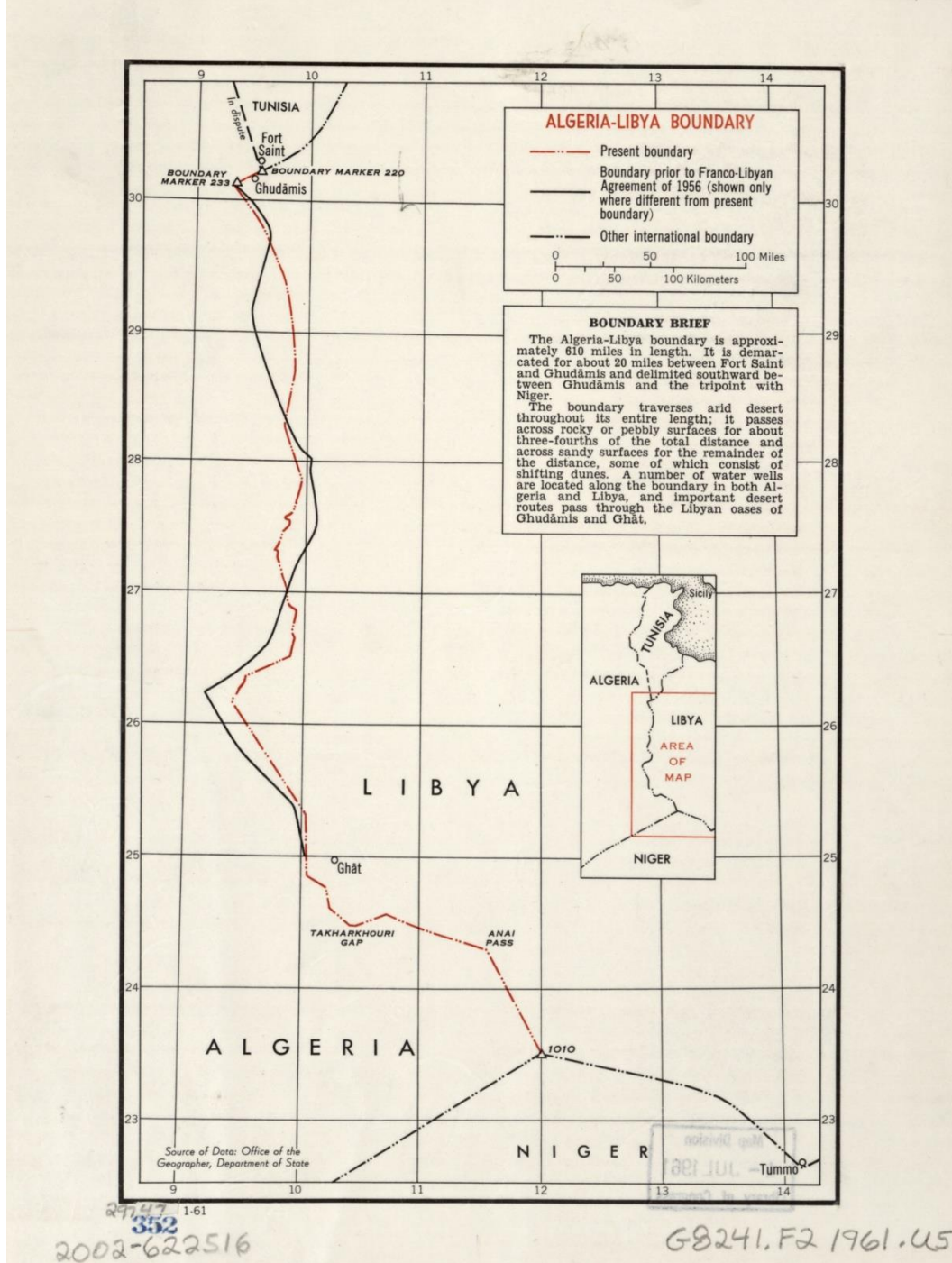
maps.eu/map.php?lang=ar&num_car



الملاحق

الملحق رقم 03: الخريطة الجوية بين البلدين الجزائر وليبيا، خريطة ليبيا المرجع، موقع مصلحة

المساحة، https://d-maps.eu/map.php?lang=ar&num_car، مرجع سابق



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، الزهراء للإعلام العربي، 20 جانفي 2012.
2. أحمد توفيق المدين، هذه هي الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
3. أحمد وافي وبوبكر إدريس، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر العاصمة، 1992.
4. بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية (1954م - 1962م)، دار مدني، الجزائر، 2013 م، ج 1.
5. حسن محمد إبراهيم، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وإمكانياتها ومشكلاتها إقليمية وسياسية، مركز الاسكندرية للكتب، مصر، 2004.
6. راجع قزو محمد أكلي، دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية، دار الخلدونية للنشر، القبة، 2006.
7. صالح سعود، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
8. الصغير مريم، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية من 1962-1954م، ط 2، دار الأمة للنشر، الجزائر.
9. عبد الرزاق العرادي، ليبيا صراع الحرية والاستبداد، دار الكتب الوطنية، 2019.
10. علي كافي، من المنضال السياسي إلى القائد العسكري (1946م-1962م)، مذكراته، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
11. فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة مصر، الطبعة الثانية، 1990.
12. محمد السببلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2017.
13. محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، المطبوعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

14. محمد العربي ولد خليفة، إشعاع الثورة التحريرية الجزائرية وأبعادها السوسولوجية، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، الجزائر، وزارة المجاهدين، ط 2، 2007.
15. محمد لعقاب، الحصاد المدمر للربيع العربي هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2018.
16. محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1945 - 1962 م)، د ط، دار قرطبة، الجزائر، 2012.
17. مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1954م - 1962م)، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009م.
18. مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الوزراء الأسبق مصطفى أحمد ابن حليم، ليبيا 1991 م.
19. المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالث القبيلة والغنمة والغلبة، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2014.
20. الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2000.
21. الهيتي صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب الجديدة، 2000.
22. يوسف علي ماضي، الجمهورية العربية الليبية وتوجهاتها الإقليمية، دار النشر الجامعي، 2011.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. ابراهيم بته، لمحات من تاريخ قبائل الطوارق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة خميس مليانة.
2. حليس حمزة، مرابط حمزة، طبيعة النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2021، مذكرة ماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021/2020.
3. خديجة سيدي عبد الحفيظ وجميلة براهيم، الأوضاع الاجتماعية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021-2022.
4. دادي حمو إبراهيم، أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على ثقافة المقاوله عند بني مزاب، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.
5. سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951 م، وموقفها من القضايا العصر - إقليمي - دوليا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2017، 1-2018.
6. عادل زقاغ، “النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية”، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008/2009.
7. علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
8. كريمة حشاشنية وحمادي راضية، ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي (1951-1969م)، شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعي 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019.

9. كريمة عطوات، السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة 1999-2018 تجاه دول الجوار المغربي أنموذجاً، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018م.
10. لبيب بقاص، وعبد الرحمن هزيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م.
11. محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 228.
12. نبيل بوغازي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-قائمة، 2019-2020.
13. نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية، 1911-1969 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020.

ثالثاً: المجلات

1. أمينة بودريوة، تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 18، العدد 01، 2023.
2. بدرة عيساني، دراسة سوسيو لسانية في بنية اللغة الأمازيغية -اللهجة الشاوية-، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2، الجزائر، 2024-10-30.
3. برباش رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على لا من القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع، ديسمبر 2017.

قائمة المصادر والمراجع

4. بلخيرات حوسين، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، مجلد 11.
5. بلقربوز مصطفى وبوشقيفة حميد، الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد رقم 02 العدد 01، مارس 2019.
6. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2013.
7. دليوح عبد الحميد، الدعم الشعبي الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2022.
8. ديداوي محمد أمين، رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة عباس غرور خنشلة - الجزائر، العدد 01، جوان 2022.
9. راوية تبينة، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2019.
10. زاوي رابح، نحو شراكة إستراتيجية جديدة، مركز الخليج للأبحاث، العدد 203، 2024.
11. سمية يوسف، “الجزائر خسرت 90 مليون دولار منذ توقف مصنع تيقنتورين”، الخبر اليومي، العدد 6969، 20 جانفي 2013.
12. عبد الله مقلاتي، رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم ومهمة تسليح الثورة الجزائرية، جامعة بوضياف المسلية، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 8، العدد 1، جوان 2022.
13. عمار جفال، حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008.
14. عمران منصور السائح السائح، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار ليبيا، جامعة بني وليد، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 3، ليبيا، 2023.

15. عميرة جويده، إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر.
الجزائر.
16. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
17. محمد سيرا، البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغربية تجاه الثورة الجزائرية، جريدة الصباح، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 14، الشلف، جوان 2015.
18. محمد عادل قصري، تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، جامعة عاشور زيان الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، المجلد 26، العدد 01.
19. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، “التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا”، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2012.
20. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ستوكهولم، 2011.
21. وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، جامعة باتنة -1، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021.
22. وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 07، يونيو 2015م، ص 20.
23. نويشي زينب، العلاقات الجزائرية العراقية (1965-1978)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2015-2016.

رابعاً: الملتقيات والتقارير

1. افتتاحية الجيش، "على درب اكتساب القوة"، الجيش، ع662، سبتمبر 2018.
2. خالد علي العجيلي المحجوبي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم حركات التحررية إلى شراكات إستراتيجية، يومي 30-31 أكتوبر 2017.
3. سرج دانييل، الطوارق بعد القذافي أي مستقبل لمنطقة الساحل؟، تقارير شبكة الجزيرة، 16 أكتوبر 2011.
4. عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م.
5. المركز الليبي لبناء المؤشرات، المرصد 08-15 ديسمبر، ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، 2023.
6. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، د.د، د.م، دط، دت.
7. يحي كواج، "رئيس أفريكوم المقبل دافيد رودريغاز أمام الكونغرس: الجزائر الرائد الإقليمي في المنطقة"، الجزائر نيوز، 15 فيفري 2013.

خامسا: الدساتير

1. أسباب المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، الصادر من رئاسة الجمهور (الجزائر)، ماي 2020.
 2. الدستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 28، المطبعة الرسمية - حيالساتين، بئر مراد رايس، ص. ب - 376 - الجزائر - محطة، جمادى الأولى لعام 1442 هـ / 30 ديسمبر سنة 2020.
- سادسا: المواقع الإلكترونية

1. Aaron Zelin, "The Islamic State's Model", (THE WASHINGTON INSTITUTE, January 28, 2015, 21/09/2018) at : <https://2u.pw/IJB4peC>
2. Arnaldo Guidotti ,” ALGERIAN VIEW ON LIBYA”. 18/11/2015, Available at: <http://europelibya.blogspot.com/2015/03/algerian-view-on-libya-2832015.html>.
3. EDITH M. LEDERER ; "UN announces initiative to overcome political deadlock in Libya" - AP News ; December 17, 2024 ; LINK https://apnews.com/article/eca3b6af8c3525a769d0366db3afd46c?utm_source=chatgpt.com
4. Libya - Arable land (hectares) <https://www.indexmundi.com/facts/libya/indicator/AG.LND.ARB.L.HA>
5. www.reuters.com/business/energy/libyas-first-private-oil-firm-grows-eastern-commanders-shadows-2025-02-17
6. Yacine Boudhane,” Algeria’s Role in Solving the Libya Crisis”, Washington Institute for Near East Policy, 28 aug 2014, Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-role-solving-libya-crisis>.
7. Yousef Saba and Ahmad Ghaddar ; Libya's first private oil firm grows in eastern commander's shadows; February 17, 2025 ; site
8. إدريس أحمد، الأزمة الليبية... الحل داخلي أم خارجي، نشر يوم 4 فيفري 2025 عبر موقع عين ليبيا، الموقع الإلكتروني dohainstitute.org، يوم 2025/04/27، الساعة 19:27.

قائمة المصادر والمراجع

9. إيني الإيطالية تعتزم استثمار 24 مليار يورو في الجزائر وليبيا ومصر خلال 4 سنوات، المجلة الاقتصادية، اليوم 2025/05/13، الساعة 14:23، الموقع الإلكتروني https://www.aleqt.com/2025/04/08/article_2759543.html
10. حمادي معمر، ما حدود وآفاق القمة الثلاثية بين تونس والجزائر وليبيا؟، اليوم 2025/05/13، الساعة 12:48، الموقع الإلكتروني <https://www.independentarabia.com/node/570956> /سياسة/تقارير/ما-حدود-وآفاق-القمة-الثلاثية-بين-تونس-والجزائر-وليبيا؟
11. حمزة عتبي، كيف تنظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد "داعش"؟ اليوم 2025/05/13، الساعة 13:03، الموقع الإلكتروني <https://arabic.cnn.com/world/2016/02/17/algeria-military-intervention-libya>
12. زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، سبتمبر 2014، متاح على <https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx>، اليوم 2025/04/27، الساعة 14:24
13. عثمان لحياني، القمة الرئاسية الجزائرية التونسية الليبية الدورية: الاقتصاد والأمن محركان للعلاقات، 2024، العربي الجديد، اليوم 2025/05/12، الساعة 11:54، الموقع الإلكتروني <https://www.alaraby.co.uk/politics> /القمة-الجزائرية-التونسية-الليبية-الاقتصاد-والأمن-محركان-العلاقات
14. علي محمد الصلابي، كيف دعمت ليبيا الجزائر في معركتها المقدسة ضد فرنسا؟، مدونة نشرت يوم 11 مارس 2018 على موقع الجزيرة، الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/blogs/>، يوم 2025/04/24، الساعة 21:59
15. محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا، جامعة الجفرة ليبيا، 16/15 نوفمبر 2020، ص 150.

قائمة المصادر والمراجع

16. معاش: مواقف رئيس الجمهورية حيال القضية الليبية تتدرج ضمن ثوابت الدبلوماسية الجزائرية، الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، اليوم 2025/05/13، الساعة 12:40، الموقع الإلكتروني <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40139>
17. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الموقع الإلكتروني <https://www.mfa.gov.dz>، اليوم 2025/04/25، الساعة 13:00
18. نقلا عن صفحة الجزائر مباشر، يوم 16 يوليو 2024، الموقع الإلكتروني <https://www.algeriedirect.dz>، يوم 2025-04-18، الساعة 19:18.
- سابعا: المراجع الأجنبية

1. Bouandel, Youcef, and Zoubir, Yahia H. **Algeria: The Challenge of Democracy and Political Pluralism** (Routledge, 1998)
2. -David , **francis ,the regional impact of the armed conflict and french intervention in mail , noref report** . norwegion
3. Pr. Abderrezak DOURARI ; **Tamazight langue nationale en Algérie** : Etats des lieux et problématique d'aménagement ; Publications du Centre National Pédagogique et Linguistique pour l'Enseignement de Tamazight ; Ministère de l'Education Nationale ; Alger 2006